الأبعاد الاجتماعية لأزمة الثقة فى نظام التعليم الحكومى قبل الجامعى فى المجتمع المصرى

"دراسة حالة"

د. إيناس محمد فتحى غزال

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص

تهدف الدراسة الراهنة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية لأزمة الثقة فى نظام التعليم الحكومى فى مرحلتيه الأساسية والثانوية فى المجتمع المصرى على اعتبار أن التعليم يعد قضية رأى عام، كما يمثل حجر الأساس وبعداً هاماً من الأبعاد التى تكون نسيج حياتنا اليومية.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تسعى إلى إعطاء صورة وصفية تحليلية عن أبعاد الثقة فى نظام التعليم وخاصة فى مرحلتيه الأساسية والثانوية (كدراسة حالة)، وفى ذلك اعتمدت الدراسة على حالات مكونة من (٦٠) مفردة تغطى العملية التعليمية بمرحلتيها، وذلك باستخدام دليل مقابلة من أجل التعرف على مختلف وجهات النظر إزاء القضية البحثية المطروحة فى مدينة الإسكندرية.

اعتمدت الدراسة أيضا على التحليل الكيفى، من خلال الاستشهاد بالسجلات والبيانات الكمية المتاحة التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وتقارير التنمية البشرية، وكذلك تقارير الصحف والاستشهاد بها كمؤشرات للتعرف على القضية البحثية المطروحة.

وقد أسفرت الدراسة عن بعض النتائج من بينها أن التعليم الحالى مازال يمثل مشكلة حقيقية وعائقاً يواجه تحديث مصر وتقدمها؛ حيث لم يعد التعليم يتناسب مع مقتضيات العصر الراهن وخاصة فى ظل التقدم التكنولوجى، إذ يعمل التعليم على تكريس القيم السلبية بدلا من المساهمة فى إعادة بناء مجتمع أفضل، حيث أنه يفتقد إلى المصداقية فى أداء وظائفه وعدم القناعة بكفاءته، ومن ثم عدم قدرته على علاج المشكلات المطروحة.

Summary

The recent research aims to identify the social aspects of the crisis of trust in the educational system for both primary and secondary stages in the Egyptian society. As we put in consideration that education is considered the foundmental stone and one of the most important bases which shapes our daily life.

This research also is considered a descriptive one which seeks to give an analyses descriptive image to the importance of the confidence side in the educational system especially in both the primary and secondary stages as a (personal survey).

This survey depended on column samples which contains (60) cases that can cover the educational system by the two stages using an evidence of meeting to know various points of view towards the current research case in Alexandria.

Basically this research depended on qualitative analysis through the reports and the amount available information which is spread by the "central statistics organization system", also the reports of human development and the reports of the newspapers articles putting them in consideration to identify the given research case.

This study also shows the most important results one of them is the recent education which is still considered a factual problem and an obestacle in front of the progress of Egypt and updating information, as education doesn't match the recent age under the modern technology.

On the contrary the recent education aims at devoting the passive values instead of taking part in constructing a better community as it lacks facts in achieving its functions, also not recognizing its effeciency of not being able to treat and face the current shown problems.

الأبعاد الاجتماعية لأزمة الثقة فى نظام التعليم الحكومى قبل الجامعى فى المجتمع المصرى

"دراسة حالة"

مقدمة:

تمثل الثقة فى حياتنا اليومية أحد الظواهر الاجتماعية ومطلباً ضرورياً تتعاظم أهميته فى ظل تحديات مرحلة التغيير الراهنة، وتأتى الأهمية المتزايدة لهذه القضية من كونها نتاجاً اجتماعياً بنائياً يرتبط بحياة الناس الواقعية ووجودهم الاجتماعى من ناحية، وتداخلها مع كافة أشكال التفاعل الاجتماعى الإنسانى من ناحية ثانية، وما يتصل بها من فعاليات اجتماعية واقعية من ناحية ثالثة[١].

وتعتبر الثقة فى أنظمة المجتمع المتعددة مثل الثقة فى القضاء والشرطة والاقتصاد والمؤسسة العسكرية والبحث العلمى وحتى على مستوى العلاقات الاجتماعية مثل الثقة المتبادلة بين الزوجين من أهم القضايا وخاصة فى ظل تداعيات العصر الراهن، وليس بخاف علينا جميعاً ما يعرف عن هذا العصر الرقمى من سرعة التغير وتلاحقه وسرعة تدفق المعلومات وسرعة تحول الصيغ الحداثية إلى صيغ عالمية؛ فإن العولمة تفرض مجموعة أفكار جديدة على مختلف مجتمعات العالم عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية، وتمس هذه الأفكار كافة أنظمة المجتمع وخاصة عندما تطرح مفهومات جديدة تتلاءم مع واقع العصر الراهن[٢].

وكان نظام التعليم القاطرة التى نقلت مصر من المجتمع التقليدى إلى بداية عصر النهضة الحديثة منذ عهد الوالى محمد على والتحول من الحياة التقليدية إلى المجتمع الحديث، حيث كان التعليم بمثابة المحرك الأول فى إعادة بناء المجتمع الراكد، كما إنه يعمل ويتفاعل ويتداخل مع عوامل أخرى، ونحن فى الوقت نفسه نساير الرأى القائل بأن التعليم يكوّن وينمى رأس المال البشرى ويزيد خبراته، ورأس المال البشرى هو طاقة اجتماعية خلاقه قابلة لأن تنتج فوائد اجتماعية عديدة لو أحسن استخدامها بشكل واع فى عملية المنافسة الاجتماعية وإعادة بناء المجتمع[٣].

ولذا تعد الثقة فى النظام التعليمى واحدة من أهم القضايا المطروحة وخاصة فى ظل المرحلة الراهنة التى يشهد فيها مجتمعنا المصرى تغييرات

هائلة على كافة المستويات؛ فمثلما لاحظنا ثقة الغالبية العظمى من المصريين وهرولتهم نحو المشاركة فى مشروع قناة السويس الجديدة ووضع معظم مدخراتهم فيه ليس إلا ثقة وإيماناً بأهمية هذا المشروع، وأنه يمثل نقلة حضارية، وأنه سيغير موازين القوى فى منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الحادى والعشرين، وأنه سيمنح مصر امتيازاً على المستوى العالمى.

إن التعليم مشروع مصر القومى وأساس لحركة الإصلاح الشاملة التى تحدث فى المجتمع وإيماناً بأن أمن مصر القومى يبدأ بالتعليم، من هذا المنطلق تبرز أهمية التعليم الذى يمثل البنية الأساسية أو الخرسانة التى يمكننا أن نقيم عليها نهضة حقيقية ومستقبلاً مشرقاً فهو الصناعة الثقافية الثقيلة حيث يمكنه خلق ثقافة واسعة تعتمد على حق المواطنة.

ولم تعد أهمية التعليم بوجه عام محل جدل فى أى منطقة من العالم؛ فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة فى العالم هى التعليم، ولقد تغير جوهر التنافس فى العالم، الآن وتحول إلى سباق فى التعليم، وإن أخذ هذا السباق والتنافس أشكالاً سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فالجوهر هو صراع تعليمى لأن الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم أولاً، ومعظم الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة فى النمو الاقتصادى والقوة العسكرية أو ثورة المعلومات أو القوة السياسية نجحت فى هذا التقدم بفضل التعليم الجيد المتطور، ولا يستطيع أى مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة وامتلاك جهاز إعلامى ومهنى يساير التطورات العلمية ويمتلك التكنولوجيا المتجددة والمتغيرة بصفة مستمرة ولن يتم كل ذلك إلا من خلال "التعلم والتعليم"[٤].

وفى هذا الظرف تتحول أزمة الثقة فى نظام التعليم الحكومى إلى محور اهتمام حيوى وقضية رأى عام وتعتبر أهمية دراسة هذه القضية ضرورة ملحة.

مشكلة الدراسة:

إن الثقة فى أى مجتمع هى التى تعكس شكل النظام الاجتماعى، وبالتالى فإنها حجر الأساس الذى يقوم عليه هذا النظام، ولذا فإن ارتفاع مستوى الثقة يسهم بشكل أساسى فى تطور المجتمع وتقدمه – والعكس صحيح - إذا انخفضت مستويات الثقة فإن ذلك يؤثر سلباً على المجتمع ويضفى عليه شكلاً من أشكال السطحية والتهميش[٥].

ولذا يمكن القول بأن طبيعة العلاقة بين النظام التعليمى بكافة مكوناته وبين المواطنين تتوقف على مدى الثقة التى ينالها هذا النظام عند المواطنين، كما يعد انعدام الثقة فى النظام التعليمى أحد العوامل الرئيسية التى تؤدى إلى انتشار نوع من السلبية واللامبالاة والسخط وعدم الرضا عن الأوضاع القائمة[٦]. حيث أن التحول من التعليم الحكومى إلى التعليم الخاص أو التحول من نظام التعليم السائد فى مجتمعنا المصرى إلى المدارس الإنجليزية ومدارس اللغات أو المدارس الدولية لهو دليل واضح على سحب الثقة من نظام التعليم الرسمى.

ولقد اهتم معظم العلماء وخاصة الاجتماعيين سواء قدامى أو معاصرين بقضية التعليم، فإذا رجعنا إلى الوراء قبل أن نتقدم إلى الأمام بخطوات ثابتة نجد بن خلدون وخاصة فى مقدمته الشهيرة يؤكد على أهمية التعليم حيث قال "إن الرحلة فى طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال فى التعليم"، وأضاف أيضاً بأن "البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب والفضائل تارة علماً وتعليماً وإلقاء وتارة محاكاة وتلقيناً مباشر"[٧].

وكذلك اهتم أبو علم الاجتماع إميل دور كايم E. Durkheim اهتماما بالغا بالتعليم فى تكوين الثقافة، وتكوين الشخصية القومية؛ فالتعليم من وجهة نظره يمثل النظام الرئيسى المسئول عن تلقين مبادئ الحياة الاجتماعية، وقد طالب طه حسين بنظام التعليم الموحد ورفض أى ثنائية أو ازدواجية فى التعليم مما جعله ينادى بصيحته المشهورة أن التعليم "كالماء والهواء"[٨].

وحتى على المستوى السياسى فقد ذهب الكثير من الزعماء المصريين مثل عبد الناصر والسادات والسيسى إلى التأكيد على الأهمية الكبيرة للتعليم وعلى الدور الذى يمكن أن يلعبه فى حياة الإنسان وفى المجتمع؛ فالتعليم من وجهة نظرهم هو المعبر من ظلمات الجاهلية والتخلف إلى عالم منفتح متقدم، وعلى المستوى العالمى نجد تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الذى أكد على دور التعليم فى بريطانيا، وأخذ يؤكد طوال حملته الانتخابية وفى مؤتمرات الحزب على أن الأولوية فى برنامج الحكومة هو التعليم[٩].

وعلى الرغم من أن التعليم أصبح القاطرة الرئيسية لتحديث مصر والمدخل الصحيح إلى القضاء على التخلف وإعادة بناء المجتمع - حيث يقاس تقدم المجتمعات بناء على نسبة المتعلمين بها[١٠] - إلا أن نظام التعليم فى ذات الوقت أصبح يشكل هماً من هموم الحياة اليومية فى مصر والأزمة الكبرى فى وقتنا الراهن، ولقد زادت هذه الهموم وتضخمت بعد تزايد المخاوف من توغل العولمة، حيث ينبغى على الفرد والمجتمع أن يكونا سريعا التكيف والتأقلم تجاه

التغير المتسارع مع كل تحول وتبدل وإلا داهمهما هذا التغير بقطاره المندفع، لذلك فالتعليم الجيد هو بمثابة جهاز المناعة لأى مجتمع والتعليم الضعيف كجهاز المناعة الضعيف الذى لا يستطيع مقاومة الفيروسات التى تهاجم جسده فيقع فريسة لهذه الفيروسات التى تتكالب عليه من كل حدب وصوب حتى يسقط صريعاً، وهكذا جسد الأمة إذا ضعفت مناعته وأصبح عرضة لفيروسات التهميش سقط فى براثن تيارات التخلف والتفكك(١١).

ولذلك فالمدرسة ليست مكاناً تقتصر مهمته على تلقين المعارف بل مكان لنقل الثقافة الوطنية، واكتساب الثقة وتشكيل الشخصية القومية وتحقيق التواصل بين الأجيال، لذا لا يمكن للفرد والمجتمع أن يمتلكا الثقة فى النظام التعليمى، وأن يتكيفا مع بعضهما البعض إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك، ويقع هذا العبء على النظام التعليمى المتجدد وليس النظام التعليمى التقليدى الجامد وخاصة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة فى الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما هى الأبعاد الاجتماعية التى تساهم فى تشكل أزمة الثقة فى نظام التعليم فى مرحلتيه الأساسية والثانوية فى مجتمعنا المصرى؟ ولماذا تتكالب شرائح اجتماعية كثيرة على التعليم الخاص بأنواعه المختلفة ويهربون من التعليم الحكومى شبه المجانى؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية والعملية ومبررات اختيار القضية البحثية المطروحة فى النقاط التالية:

١- يشهد مجتمعنا المصرى فى ظل عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الراهن تغييرات سريعة ومتلاحقة فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذا التغيير لم يوازه تغيير مماثل فى النظام التعليمى التقليدى السائد على مدار سنوات طويلة، وإذا كنا نطالب على استحياء منذ الستينيات بإصلاح التعليم وتطويره فماذا بعد نصف قرن حيث تدهور التعليم تدهوراً واضحاً وضوح الشمس مما يستحق منا مزيد من البحث والدراسة.

٢- يعد التعليم بوجه عام أمراً حيوياً لا يقل فى أهميته عن الإستراتيجية العسكرية فاهتمام الحكومات والأسر بالتعليم وتطويره يعتبر من الجوانب الهامة للأمن القومى، حيث يعد التعليم وخاصة فى مرحلته الأساسية التى تمثل حجر الأساس، وكذلك المرحلة الثانوية بعداً هاماً من الأبعاد التى

تكون نسيج حياتنا اليومية، ويؤهلنا لأن نعيش فى هذا العصر معيشة الآدميين فى زمن يحكمه مبدأ البقاء للأصلح، على الرغم من انخفاض مؤشر الإنفاق على التعليم المصرى والعربى والذى يمثل أسوأ الميزانيات فى العالم وذلك بنسبة ٢,٥% فقط من إجمالى الناتج المحلى، بينما يصل فى الدول المتقدمة مثل أمريكا إلى ٥% أما فى إسرائيل فيصل إلى ٨%[١٢].

٣- يمثل التعليم مقوماً أساسياً من مقومات حياتنا الاجتماعية، وكذا تطلعاتنا فى ظل العصر الرقمى الذى نعيش فيه، بالإضافة إلى أنه يعد عنصراً أساسياً لاستمرار نظام سياسى ديمقراطى على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية من ٢٢,١% عام ٢٠١٣ إلى ٢٦,١% عام ٢٠١٤ حتى وصلت إلى ٢٩% عام ٢٠١٥[١٣].

وتمثل المرأة الريفية الفئة الأكبر فى نسبة الأمية، حيث تبلغ نسبة الأميات ثلثى إجمالى الأميين فى مصر نتيجة الفقر والتهميش، وفى ظل هذه الأمية يبخس قدر الديمقراطية وتزيف إرادة الشعوب، وتتحكم الديكتاتورية المتكاملة فى مقدرات الشعوب، بالإضافة إلى تبديد أى جهود تنموية حقيقية[١٤].

٤- تعد أزمة الثقة فى التعليم فى مرحلتيه الأساسية والثانوية من القضايا الهامة وخاصة فى المرحلة الراهنة التى يمر بها المجتمع المصرى بثورات متلاحقة، وفى ضوء ما يحدث من تغيير جذرى فى كثير من المجتمعات والأنظمة العالمية؛ فالتعليم هو المفتاح الأساسى للتنمية المتكاملة، وإذا كانت أمور الحرب تترك للعسكريين وحدهم، فإن أمور التعليم ليست أجدر بأن تترك للتربويين وحدهم، بل هى محور اهتمام كافة العلماء الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين ورجال الدين .... وغيرهم.

٥- تعد أزمة الثقة فى نظام التعليم فى مرحلتيه الأساسية والثانوية فى المجتمع المصرى من القضايا الهامة التى لم يتعرض لها الباحثون بالدراسة والتحليل فهناك العديد من البحوث والدراسات التى تناولت قضية التعليم، ولكن مازال موضوع أزمة الثقة فى التعليم الرسمى فى حاجة إلى البحث، حيث أسفر الإطلاع على البحوث والدراسات السابقة فى مجال علم الاجتماع التربوى عن ضعف الاهتمام بدراسة الثقة من المنظور السوسيولوجى؛ فيلاحظ قلة البحوث والدراسات العالمية وكذلك المحلية بعلم الاجتماع فى مصر؛ فهى لم تدرس هذه القضية المطروحة بصورة مباشرة ولم تنصب على تحليلها دراسة بعينها اللهم إلا فى سياق

موضوعات أعم وأشمل، لذا لا يمكن دراسة هذه القضية فى معزل عن البعد الاجتماعى.

٦- المساهمة فى علاج أزمة الثقة فى التعليم الرسمى التى يعانى منها العديد من أولياء الأمور وطلابنا اليوم وخاصة فى المرحلتين الأساسية والثانوية والتى نتج عنها بعض السلبيات مثل تزايد أعداد الأميين، وتزايد نسبة التسرب من التعليم، واللجوء إلى الدروس الخصوصية، والتحول من التعليم الحكومى الرسمى إلى التعليم الخاص .... وغيرها وذلك عن طريق تشكيل نظام تعليمى جديد يعلى من الثقة ومن قيمة حب العلم والانتماء وينمى القدرة على التفكير النقدى ويمنحنا المقومات التى يمكن أن تواكب مستجدات العصر التقنى الذى نعيشه فى المرحلة الراهنة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية لأزمة الثقة فى نظام التعليم فى مرحلتيه الأساسية والثانوية فى المجتمع المصرى وذلك من خلال ما يلى:

١- الكشف عن دور المدرسة فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم.

٢- التعرف على دور الأسرة فى المساهمة فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم.

٣- إظهار دور وسائل الإعلام فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم.

٤- التعرف على الكيفية التى ينبغى من خلالها المساهمة فى إعادة بناء الثقة فى التعليم.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة أن تجيب على التساؤلات التالية:

١- ما دور المدرسة فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم؟

٢- ما دور الأسرة فى المساهمة فى تشكل أزمة الثقة فى التعليم؟

٣- ما دور وسائل الإعلام فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم؟

٤- ما الكيفية التى ينبغى من خلالها المساهمة فى إعادة بناء الثقة فى التعليم؟

التوجه النظرى للدراسة:

على الرغم من أن الدراسة الراهنة لا تريد أن تنحاز يميناً أو يساراً لأى توجه نظرى غربى إيماناً بالخصوصية الثقافية التى يتميز بها المجتمع

المصرى، إلا أن الاتجاه المادى يعد من أكثر الاتجاهات التى تلائم القضية البحثية المطروحة، وهنا يؤكد كارل ماركس K. Marx على أن البناء الفوقى من قيم وأيديولوجيا ودين وثقافة ... وغيرها يرتكز على القاعدة التحتية للمجتمع وهى قاعدة مادية تتجسد من خلال المعطيات الاقتصادية، حيث إن البنية الأساسية للمجتمع والتى تتمثل فى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هى التى تتحكم وتسيطر من وجهة نظره على البنية الفوقية؛ فالمشاكل والأزمات التى يعيشها المجتمع لا ترجع إلى الأفراد وأخطائهم وإنما تكمن فى البناء الاجتماعى الاقتصادى فى الأساس وعليه فإن البحث الاجتماعى من وجهة نظره ينبغى أن ينصب على التحليل العلمى للمجتمع، والبناء الاجتماعى الاقتصادى كضرورة منطقية لتحليل المشكلات الاجتماعية[١٥].

ولذا يعمل المجتمع وفقا للتصور الماركسى من خلال النظام الاقتصادى الإنتاجى، ومن ثم فإن السيطرة على وسائل الإنتاج تحدد الوضع الاجتماعى والقوة الاجتماعية أى الوضع الطبقى فى المجتمع وهو ما يخلق صراعا طبقيا بين الأغنياء والفقراء.

وليست الدولة من وجهة نظر ماركس إلا أداة لسيطرة الطبقة الغنية على الطبقة الكادحة وهى تقوم بوظيفتها تلك عبر مختلف الأجهزة والمؤسسات (الإعلام – التعليم – المؤسسات الدينية – الشرطة، ... وغيرها) وإذا كان دور بعض من تلك المؤسسات (القضاء – الشرطة – وغيرها) يتمثل فى استخدام القمع المادى المباشر فإن دور بقية الأجهزة المؤسسية الأخرى (الإعلام – التعليم – المؤسسات الدينية ... وغيرها) هو القمع الإيديولوجى المقنع تبريرا للسيطرة الطبقية وتدعيمها؛ مما يعمل على الترويج للثقافة التى تعمل على تكريس التخلف وتبلد الفكر وتعطيل ملكة النقد والإبداع[١٦].

وتأسيسا على ما سبق فإنه لا يمكن الحديث عن التعليم بمعزل عن البناء الاقتصادى المتمثل فى نمط الإنتاج السائد فى المجتمع، وإن أى محاولة للتعرف على طبيعة النظام التعليمى ووظيفته وأهدافه لابد وأن ينطلق من معرفة علمية بطبيعة الدولة ووظيفتها؛ فالدولة وفقا للفكر الماركسى هى أداة للسيطرة الطبقية تقوم على احتكار وسائل القوة والتسلط والديكتاتورية والحق فى استخدامها من أجل تدعيم السيطرة فى المجتمع.

ويكشف التاريخ الاجتماعى للمجتمع المصرى عن صدق مضامين هذه القضية؛ فالتعليم فى المجتمع المصرى كان يمثل ضرورة كطريق لأى نهضة تنموية حقيقية، حيث تمثل العلاقة بين التعليم - خاصة فى مرحلتيه الأساسية والثانوية - وبين إحداث التطوير كماً وكيفاً مسألة مجتمعية شاملة، كما أنها فى

الوقت نفسه علاقة جدلية معقدة تنطوى على دلالات عيانية متعمقة، وذلك على النقيض من النظرة المثالية للتعليم إجمالاً والتى يتم تقييم التعليم من خلالها على أنه مجرد عامل مستقل عن البناء الاجتماعى والاقتصادى(١٧).

إلا أنه فى ظل الظروف الاقتصادية المتردية وعدم إنفاق الدولة على التعليم على مدار سنوات طويلة، والفساد الذى ساد المجتمع المصرى كل ذلك كان محملا بالعديد من السلبيات التى انعكست بدورها على نظام التعليم وخاصة فى مرحلتيه الأساسية والثانوية، من حيث نمطه ومفاهيمه وطرق التدريس المستخدمة ونوعية الخريجين وتعدد أنواع المدارس مما يساعد على تعميق التمايزات الطبقية وتكدس أعداد التلاميذ، والنقل الآلى وعدم التأهيل التربوى للمعلم وتجديد معلوماته وتدنى مرتبات المعلمين والتعويل على الحلول التسكينية من أجل تحقيق أعلى نسب للنجاح كميا دون مراعاة الكيف ... وغيرها من السلبيات ولذا فإن نظام التعليم الراهن يحتاج إلى إعادة نظر من كافة هذه الأبعاد.

مفاهيم الدراسة:

١- الأبعاد الاجتماعية:

يقصد بالأبعاد الاجتماعية مجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية التى تساهم فى فهم وإدراك أزمة الثقة فى نظام التعليم قبل الجامعى.

ويأتى تعريف الأبعاد الاجتماعية بالمعنى السابق تأسيساً على المسلمة الرامية إلى حقيقة كلية ألا وهى ترابط المجتمع كبناء كلى شامل يضم أنساقاً رئيسية مترابطة ومتفاعلة سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، وأن كل نسق يؤدى وظيفة من أجل بقاء المجتمع واستقراره واستمراره.

٢- أزمة الثقة:

يرى فرانسيس فوكوياما صاحب مقولة "نهاية التاريخ" وخاصة فى أحد مؤلفاته بعنوان: "الثقة – الفضائل الاجتماعية – تحقيق الازدهار". أن المجتمعات الإنسانية لا تتأسس على رأس المال المادى فقط مثل الأرض والمصانع والمعادن والآلات... وغيرها، ولكن تتأسس أيضاً بناء على رأس المال الاجتماعى القائم على العلاقات بين الأفراد وقدراتهم على التواصل فيما بينهم، وينهل رأس المال الاجتماعى من مخزون القيم والأعراف المشتركة بين الأفراد وقدرتهم على التواصل الاجتماعى العفوى والمنظم، وخلق روابط اجتماعية جديدة وقوية تعبر عن نفسها فى بناء وتأسيس مختلف مؤسسات المجتمع المدنى، ومن داخل هذه القيم والأعراف المشتركة تنشأ الثقة المتبادلة

بينهم وبين كافة مستويات ومظاهر أنشطة الحياة المختلفة بدءاً بممارسات الحياة اليومية وحتى الممارسات السياسية والاجتماعية على مستوى الدولة[١٨].

ويختلف تعريف الثقة باختلاف مجالات العلوم الإنسانية؛ فإذا كان رجال الاقتصاد يتناولوا مفهوم الثقة من خلال التأكيد على درجة الثقة داخل العلاقات التجارية، وعلى أهمية توافرها بين الأطراف التجارية، فى حين يتناول علم النفس الاجتماعى هذا المفهوم بالتركيز على الأشخاص فى إطار منظومة التفاعل الاجتماعى والسلوكيات، وفى حين يرى انتونى جيدنز A. Giddens عالم الاجتماع البريطانى أن الحالة النفسية للإنسان مرتبطة بالثقة، كما أكد على أن العنف والسلوك المضطرب لدى الطفل يرجع إلى فشل الوالدين فى بث روح الثقة فى أبنائهم[١٩].

وإذا كان علم السياسة تناول مفهوم الثقة فى محاولة اختزالها فى العلاقة بين المواطن والحكومة، أو حجر معناها فى أنها تقييم الخصائص الذاتية الكيفية للقيادة السياسية وليست تقييم النظام السياسى.

إلا أن هناك تعريفات أخرى للمفهوم ذاته تناولته من أرضية سوسيولوجية نقدية، وهذا هو الأهم، حيث يلاحظ أن البعد السوسيولوجى يضفى على هذا المفهوم (الثقة) كثيراً من شواهد الدقة التى تمكنه من التعبير بقدر من الكفاءة عن واقع الظاهرة وطبيعتها.

وترى بربارة ميزستال B. Misztal فى دراستها بعنوان: "الثقة فى المجتمعات الحديثة" عام ١٩٩٦ حيث أوضحت أهمية عامل الثقة فى المجتمعات المتحضرة وخاصة فى جانب العلاقات الإنسانية، كما أكدت فى مؤلفها بعنوان: "الثقة والقوة" على أهمية الثقة وخاصة فى مظهرها السياسى، حيث أن المقصود بالثقة من وجهة نظرها قناعة المواطنين بالنظم السياسية ومؤسساتها وقدرتها على تحقيق إشباعاتهم المادية والمعنوية فى السياق البنائى الشامل للمجتمع[٢٠].

وكذلك أوضح بيوتر Piotr عام ١٩٩٩ أهمية الثقة وأكد على أنها تعد الرهان على المستقبل المحتمل أو كيفية ثقة الناس فى الأمور غير المتوقعة، كما أهتم بثقة الناس فى المؤسسات والأنظمة العامة مثل الثقة فى الجيش وفى البرلمان وفى التعليم ... وغيرها من المؤسسات[٢١].

ويعرف محى شحاته الثقة فى أحد دراساته التى تحمل العنوان التالى: "محددات الثقة السياسية وأوضاعها" فيقول: "أن الثقة ليست عملية فردية وإنما هى نتاجاً اجتماعياً تاريخياً ترتبط فى خصائصها ومحتواها بحياة الناس الواقعية

القائمة فى تكوين اجتماعى اقتصادى محدد تاريخياً وأنها فى الوقت ذاته تعكس طبيعة القوة القائمة فى هذا التكوين"[٢٢].

لذلك تعتبر الثقة عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة العامة السائدة فى المجتمع، وكذلك الثقافات الفرعية المنتشرة داخل كل بقعة من بقاع هذا المجتمع، وعلى هذا نجد البشر خلال عمليات التفاعل الاجتماعى يدخلون مع بعضهم البعض فى علاقات وارتباطات، ومن ثم تعد الثقة الاجتماعية إحدى المبادئ والقيم الأساسية التى تحكم عمليات التفاعل الاجتماعى الذى يعكس الوجود الاجتماعى للأفراد فى المجتمع.

وتعد الثقة من الناحية الاجتماعية المرآه التى تعكس شكل وملامح العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد؛ فإذا ارتفعت مستويات الثقة الاجتماعية فإن ذلك بطبيعة الحال يعكس الشكل الإيجابى للعلاقات الاجتماعية، وعلى العكس من ذلك فى حالة انخفاض مستويات الثقة الاجتماعية فإن ذلك يعكس الشكل السلبى الذى يؤثر على شكل وطبيعة العلاقات الاجتماعية ويؤدى بها إلى حالة من التوتر والخلل والانهيار ومن ثم سحب الثقة بوجه عام.

وعلى الرغم من قلة الكتابات التى تناولت مفهوم الثقة وخاصة من المنظور الاجتماعى رغم ما تتمتع به من أهمية باعتبارها مؤشراً على الاندماج والقناعة بالواقع المعاش، إلا أن مفهوم الثقة ينطوى بصفة عامة على إشكالية بارزة فى مجال البحث الاجتماعى وذلك بسبب الطبيعة النوعية للمفهوم وتمفصلة مع مفاهيم أخرى كثيرة، إضافة إلى تباين الأشكال التى تتحقق بها الثقة فى الحياة الاجتماعية الواقعية للبشر، مما دعا بعض علماء الاجتماع إلى وصفه بأنه مفهومٌ مراوغ، ولعل ما يشير إلى صحة ذلك أن B. Mieztal عرفت الثقة بأنها "الاعتقاد بأن النتائج المتوقعة من مجموعة الأفعال والتصرفات التى يبديها الناس فى حياتهم ستكون متفقة مع تصوراتنا وتوقعاتنا عنها"، بينما يرى نيكولاس ليومان N. Luhmann بأن الثقة عبارة عن الميكانيزم والآلية التى بفضلها يتحقق تكيف الأفراد مع ما يواجههم من مواقف معقدة فى مجرى حياتهم الواقعية فى المجتمعات الحديثة[٢٣]، فى حين يعرف Yamagishi الثقة بأنها شكل من أشكال الذكاء الاجتماعى وذلك على أساس أن الناس فى حياتهم الواقعية يميلون إلى الاعتقاد فى المعلومات التى يثقون بها وأن الناس غير الموثوق فى معلوماتهم غالباً ما يصابون بالازدراء من الآخرين مما لا يتيح لهم فرص التفاعل معهم وتطوير إمكانياتهم الذاتية على نحو مرغوب فيه، فى حين تعمل الثقة من وجهة نظرتالكوت بارسونز P. Parsons على تحقيق تكامل النسق الاجتماعى، ويرى روبرت باتنام R. Putnam أن

المـواطنين الـواثقين يكـون لـديهم تفـاؤل بشـأن المسـتقبل وأنهـم أكثـر احتمـالاً للانضـمام إلـى جمعيـات خيريـة والتطـوع بـوقتهم لإسـعاد الآخـرين والاهتمـام بمشكلات المجتمع[٢٤].

ويشـير الـبعض إلـى أن الثقـة وخاصـة فـى مؤسسـات الدولـة هـى اعتقـاد المـواطنين بـأن الحكومـة سـتعمل بأسـلوب يتسـق مـع توقعـاتهم؛ والمواطنـون الواثقـون فـى الحكومـة أكثـر عرضـة للامتثـال للقـوانين ويتـابعون المبـادرات الحكومية، وهكذا يتضح ما يحمله هذا المفهوم من تعقيد وتداخل ويبدو ذلك مما تنطـوى عليـه بعـض التعريفـات السـابقة مـن مضـامين متداخلـة مـع نظيرتهـا الاجتماعيـة والثقافيـة، فضـلاً عـن ارتباطهـا بـالمواقف التـى تسـتخدم بـه خلالهـا، ولعل فـى ذلـك مـا يفـرض ضـرورة تـوخى الدقـة فـى تعريـف مفهـوم الثقـة فـى دراستنا الراهنة.

لذا نستخلص من الطرح السابق تعريفاً إجرائياً لأزمـة الثقـة بأنهـا عمليـة اجتماعية أو نتاجاً اجتماعياً لا يمكن دراسته بمعزل عن البنـاء الاجتمـاعى العـام أو المـؤثرات الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية والثقافيـة والتـى تعنـى انعـدام القناعة وعدم الرضـا والتـأقلم بكفـاءة مؤسسـات المجتمـع مـن خـلال عدم الوفـاء بالوعود التى قطعتها الحكومة علـى نفسـها ولتكون فـى النهايـة غيـر معبـرة عن هموم وإشباع احتياجات وتلبية طموحات المواطن نحو التعليم فى المجتمـع بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية.

ولذلك نعنى بأزمة الثقة فى النظام التعليمى من خـلال التعريـف الإجرائـى السابق انعدام القناعة وعدم التأقلم بكفاءة الوضع القائم داخل النظام التعليمى بكل مستوياته وعدم قدرته على تحقيق إشباع الحاجات الأساسية.

وبنـاء علـى العـرض السـابق فإنـه علـى المسـتوى الإجرائـى يشـير مفهـوم أزمة الثقة فى النظام التعليمى إلى ما يلى:

أ- فقدان المصداقية التى يمتلكها النظام التعليمى فى أداء وظيفته، بمعنـى عدم الالتـزام بالجديـة وكـذا انعـدام الشـفافية والوضـوح بمـا أدى إلـى عجـز هـذا النظام فى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

ب- عدم القناعة بكفاءة النظام التعليمى فى تحقيق إشباع حاجات المواطنين إلى المعرفة مما نتج عنه الإحساس بخيبة الأمل أو عدم الرضا عن هذا النظام.

ج- إخفاق النظام التعليمى فى إكسـاب التلاميذ مهـارات جديـدة وتنميـة قدراتهم للمعرفة الذهنية.

٣- التعليم:

يرى عالم الاجتماع الفرنسى بورديو Bourdieu أن التعليم يعد عنصرا من العناصر التى تكون رأس المال البشرى والاجتماعى بل وجزءاً من رأس المال الثقافى، حيث لعب التعليم دورا أساسيا فى تنمية رأس المال البشرى من خلال إعداد الكوادر البشرية لبناء مصر الحديثة، حيث كان التعليم داعما أساسيا وحقيقيا لإستراتيجية التشغيل وتوفير العاملين فى فرص العمل المتعددة، وساند كعنصر فعال فى تحويل ابن من لا يملك قوت يومه إلى عنصر متعلم فعال قادر على مواجهة ظروف الحياة وإشباع حاجاته، والصعود فى السلم الاجتماعى بقدر ما يجتاز من سنوات دراسية ويحصل على مؤهلات دراسية وإتاحة فرص التعليم للجميع للمساهمة فى تحقيق فرص عمل أفضل وأجور أكثر وهدم المجتمع المغلق وبناء مجتمع مفتوح يكتسب فيه المراكز الاجتماعية، كما يعنى تحقيق المساواة والتماسك الاجتماعى والعدالة الاجتماعية وتعميق الثقة والانتماء للمواطن وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع[٢٥].

ولذا يعد التعليم نشاط له أهميته ودلالاته فهو نشاط تحكمه وتوجهه وتحدد مساره وبرامجه ومناهجه مراكز مختلفة والنجاح فى مراحل التعليم يحقق حراكاً اجتماعياً واقتصادياً ومهنياً وسياسياً إلى أعلى السلم الاجتماعى مثلما أن الإخفاق له دلالاته ومغزاه ويهبط بصاحبه درجات إلى أدنى السلم الاجتماعى[٢٦].

ولقد بدأ التعليم أزهريا ثم بدأت مرحلة تحديث التعليم وتطويره فى عهد محمد على، ومنذ عام ١٩٥٢ وصف الحق فى التعليم بأنه من الحقوق الأساسية للإنسان، وتنص المادة (٢) من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه يلزم جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية العمل على ضمان الحق فى التعليم[٢٧].

ومنذ عام ١٩٥٧ ارتبطت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر بالتعليم، وفى ذلك عقدت سلسلة من المؤتمرات القومية لتطوير التعليم ففى عام ١٩٩٣ عقد المؤتمر ٩٤ ثم ١٩٩٦ فى الباب الرابع حيث أسهبت المواد من ٥٣ إلى ٦٠ فى شرح حق الطفل المصرى فى التعليم، وتؤكد المادة ٥٣ على أن الهدف من تعليم الطفل وتكوينه علميا وثقافيا وروحيا وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وتتحدث المادة ٥٩ من نفس قانون الطفل السابق عن مراحل التعليم ابتداء من مرحلة التعليم الأساسى مرورا بالثانوية العامة وانتهاء بالتعليم الجامعى[٢٨]، وأن الهدف من التعليم الأساسى هو تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم

وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف العلمية والمهنية، وفى عام ٢٠٠٠ عقد المؤتمر القومى لإكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وفى ديسمبر ٢٠٠٤ عقد مؤتمر التعليم فى الإسكندرية والذى أكد على ضرورة الإبقاء على مجانية التعليم كحق لكل مصرى، والتأكيد على تطبيق مبدأ التدرج فى عملية تطوير التعليم، وقد نص الدستور الجديد لعام ٢٠١٢[٢٩]. للبلاد بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على حق التعليم وما يتعلق به حيث ورد هذا الحق فى أربع مواضع وهى المواد ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١[٣٠].

ولذا فللتعليم أهمية قصوى ووظائف متعددة بالنسبة للمواطن وكذلك المجتمع؛ فبالنسبة للمواطن فهو يمحو أميته ويزوده بالمعلومات فى شتى المجالات أو يجعل المواطن منفتح على الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى أنه يقوم بتزويد القدرة على التفكير والابتكار وسعة الأفق ويعمل على تنمية المعارف، وتوسيع المدارك، ويقوم بزيادة ثقة المواطن بنفسه ويبعده عن الأفكار والتيارات المتطرفة، كذلك يقوم بتزويد فرص المواطن على تحسين وضعه الاجتماعى من خلال تحسين الوضع الوظيفى[٣١].

أما فيما يتعلق بوظيفة التعليم بالنسبة للمجتمع فهو يساعد على نمو الأفراد اجتماعيا، وبالتالى فهو يزيد من فرص الحراك الاجتماعى بين أفراد المجتمع وطبقاته ويساعد المجتمع على استغلال موارد الثروة المتاحة بالبلاد بسبب إتاحته للقدرات البشرية القادرة على ذلك، كما أنه يخفض من معدلات الانحراف والتطرف فى المجتمع، ويقوم برفع مستوى ثقافة الحوار، حيث يلعب التعليم دورا بارزا فى ذلك، بالإضافة إلى أنه يقوم بتحسين وضع التنمية البشرية لمصر وقد اتضح ذلك فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للتنمية البشرية[٣٢].

وينقسم التعليم إلى عدة مراحل هى:

التعليم الأساسى ويشمل مرحلة التعليم الابتدائى والإعدادى.

التعليم الثانوى.

التعليم الجامعى.

والتعليم الثانوى ينقسم إلى قسمين وهما: التعليم الثانوى العام، ويعود إنشاء نظام التعليم الحديث إلى أوائل القرن الماضى على يد الإرساليات الإيطالية والفرنسية ومدة هذا التعليم الثانوى العام ثلاث سنوات.

أما التعليم الفنى أو المهنى فيعتمد هذا النوع على برامج تأخذ ثلاث أو خمس سنوات، ويتضمن الحقول التالية: الصناعية، والزراعية، والتجارية،

وعلى الرغم من أهمية التعليم الفنى وخاصة فى ظل العصر التقنى الراهن فلا نهضة تنموية بدون التعليم الفنى، إلا أن الوضع الراهن يأتى بنتائج عكسية تماما حيث يشهد هذا النوع من التعليم تدهور كبيرا ومأساة حقيقية مستمرة، وتشير الإحصائيات إلى أن ٧٠% من خريجى التعليم الفنى عاطلين ومعظمهم لا يجيدون القراءة والكتابة، وجودة هذا التعليم دون المستوى، بالإضافة إلى قلة الوعى بأهمية هذا النوع من التعليم لأن الدولة تتعامل معه كدرجة ثانية[٣٣].

وعلى الرغم من أن التعليم بدأ دينياً فى مصر وهذا ما انتقده طه حسين وطالب بوحدة التعليم، إلا أننا نلاحظ اليوم فى ظل العصر التقنى الراهن وجود أشكال وألوان متعددة ومتنوعة من التعليم مما أدى إلى زيادة الطبقية ومن ثم زيادة التفسخ الاجتماعى فى المجتمع.

ويمكننا القول أن قطاع التعليم فى مصر وخاصة الحكومى يعد من أكثر القطاعات التى تضررت وتعرضت للإهمال والتهميش والفساد مثل قطاعات كثيرة وتمثل مصر المرتبة ١٢٣ فى تقرير التنمية البشرية، وكذلك حصلت مصر على المركز الأخير فى تقرير مؤشر قياس جودة التعليم لعام ٢٠١٣ والخاص بجودة التعليم فى أنحاء العالم، كما حصلت على نسبة ٢,٠ لتضعها فى المرتبة الأخيرة من بين ١٤٨ دولة شملها التقرير، وقد أقرت منظمة اليونسكو فى تقريرها أن أقل نسبة لتوفير مناخ مناسب للتعليم وصل إلى ٦,٥% ولم تصل مصر إلى هذا المستوى[٣٤].

وتنعكس آليات السوق العالمى على نظام التعليم فى مصر حيث وجهت الدولة معظم اهتماماتها للسياسات التنموية والمشروعات الاستثمارية على مدار الأربعين عاما الماضية على حساب المخصصات الرئيسية للتعليم مما أدى إلى خلل أصاب المنظومة التعليمية بوجه عام، وبما أدى فى إلى النهاية إلى سحب معظم الأسر المصرية الثقة من التعليم الحكومى بوجه خاص.

والمتابع لنظام التعليم الحكومى الراهن فى مصر يكشف عن أهم الملامح التى توضح سحب الثقة منه- من بينها:

١- إن نظام التعليم وخاصة فى مرحلته الأساسية غير مستقر ويفتقد الأسلوب العلمى، ويتضح ذلك فى إلغاء الفرقة السادسة ثم العودة إليها، وكذلك الامتحانات الشكلية، وكثافة الفصول، والتقييم الخاطئ للتلاميذ وتسريب الامتحانات وعدم محاسبة المعلم غير الملتزم .... الخ، وكذلك العديد من القرارات المتعلقة بالتعليم وخاصة فى مرحلته الأساسية غير مدروسة بإتقان.

٢- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تعدد أنواع المدارس الخاصة التى لا تتيح فرصا متكافئة لجميع المواطنين، حيث تشير الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المدارس الخاصة بالتعليم الإبتدائى لتصل إلى ٦,١١%، أما الإعدادى فتصل إلى ٢,١٤% مما يساعد على تعميق التمايزات الطبقية فى التعليم(٣٥).

٣- لم تعد المدارس وخاصة الحكومية فى مرحلتى التعليم الأساسى بشقيه الابتدائى والإعدادى، وكذلك مرحلة التعليم الثانوى تمثل عامل جذب لانتظام الطلاب فى الدراسة بل عامل طرد، بالإضافة إلى عدم وعى أولياء الأمور وكذلك الطلاب بأهمية الذهاب إلى المدرسة.

٤- عدم الاهتمام بتخصيص ميزانية مناسبة للتعليم وخاصة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى على الرغم من أهمية هذه المرحلة فى مصر، حيث وجهت الدولة اهتمامها وميزانياتها للسياسات التنموية والمشروعات الاستثمارية تلك المشروعات التى تعالج العرض لا المرض وذلك على حساب الميزانية المخصصة للتعليم التى لا تلبى احتياجات ولا تشبع رغبات المتعلمين تلك الميزانية التى أكثرها ما يدفع كمرتبات للمعلمين، حيث بلغت معدلات الإنفاق على التعليم أدناها أى حوالى ٣,٥% فقط من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١١، بالمقارنة بإسرائيل وغيرها من الدول الأخرى مثل أمريكا وكوريا الجنوبية والدنمارك من أكثر الدول إنفاقا على التعليم فى العالم حيث تبلغ نسبة الإنفاق ٨,٣% من الناتج المحلى على التعليم فى جميع مراحله(٣٦). فكيف لمصر أن تنهض وتتقدم أسوة بالدول الأخرى التى تعد التعليم من أولوياتها فى ظل فقر الميزانية وضعف الإمكانات وانعدام الأنشطة المدرسية التى تنمى مهارات التلاميذ، وضعف الضمير وعدم الانتماء من قبل المعلم .... وغيرها من السلبيات؟

٥- تزايد أعداد المدارس الأجنبية التى وصل عددها إلى ١٦٩ مدرسة مثل المدارس الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية وغيرها وهى مدارس تعتمد على مناهج أجنبية تستورد من البلد الذى تحمل اسمه وتصريحه، وطلاب تلك المدارس عادة ما يكونوا من القادرين نظرا لمصروفاتها الباهظة التى تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف جنيه فى العام(٣٧)، ومن ثم أصبحت هذه المدارس ملجأ لكثير من أبناء الطبقة الوسطى الذين يقتطعون من قوت يومهم لتوفير مستقبل أفضل لأبنائهم مما يدل على سحب الثقة من المدارس الحكومية.

٦- لقد ساهم تدنى التعليم الحكومى فى تخريج أجيال من العاطلين، وفى هذا الصدد تشير التقارير إلى ارتفاع معدل البطالة من ١٣,٤% فى الربع الأخير من عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٣% عام ٢٠١٢ ويشير تقرير اليونيسيف عام ٢٠١٣ إلى أن ٧٨% من المتعلمين العاطلين عن العمل من الشباب وخاصة فى الفئة العمرية ١٥-٢٥[٣٨]، وهذا يدل على أن بطالة المتعلمين أشد خطرا بالمقارنة ببطالة غير المتعلمين ومما أثر سلبا على عمليات التنمية فى المجتمع.

لذا فقضية تغيير منظومة التعليم وتطويره وخاصة فى مرحلتى التعليم الأساسى والثانوى لها آثار هائلة على الأسرة المصرية، لأنها تواجه تحديات هائلة، ويؤكد ذلك ما كتبه آرثر جولدبرج A. Goldberg عن ضرورة تغيير نظام التعليم بحيث يصبح أكثر ترابطا وتفاعلا مع الاتجاه نحو التقنية المستقبلية.[٣٩]

نستخلص من الطرح السابق تعريفا إجرائيا للتعليم وخاصة فى مرحلتيه الأساسية والثانوى بأنه يعد مرحلة من أهم مراحل العملية التعليمية وجزء لا يتجزأ منها وهو عملية لا يمكن دراستها بمعزل عن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع، حيث يهدف إلى المساعدة على التعلم من خلال تنمية التفكير والمهارات والخبرات وكيفية التفكير العلمى الإيجابى عن طريق حفز المتعلم واستثارة قواه العقلية ونشاطه الذاتى وتهيئة الظروف المناسبة التى تمكن من التعلم والتسلح بزاد معرفى ومعلوماتى يتواكب مع مستجدات العصر التقنى الراهن. وقد حاولنا فى الدراسة الميدانية أن نبحث ونتقصى مدى سحب الثقة فى نظام التعليم الحكومى وعدم جدارته فى دفع عجلة التنمية فى المجتمع المصرى.

الإطار المنهجى للدراسة:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية حيث تسعى إلى إعطاء صورة وصفية تحليلية عن أبعاد أزمة الثقة فى نظام التعليم وخاصة فى مرحلتيه الأساسية والثانوية (كدراسة حالة) ذلك النظام الذى يعد أحد الأنظمة الرئيسية المكونة للبناء الاجتماعى العام فى المجتمع المصرى بظروفه التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

اعتمدت الدراسة على حالات مكونة من (٦٠) مفردة تغطى العملية التعليمية بمرحلتيها (تلاميذ - طلاب – أولياء أمور – معلمين) وذلك باستخدام دليل مقابلة مفتوح طبق فى مدينة الإسكندرية من أجل التعرف على مختلف وجهات النظر إزاء القضية البحثية المطروحة.

ويوضح الجدولان التاليين حجم حالات الدراسة.

جدول رقم (١)
الحالات فى مرحلة التعليم الأساسى (إبتدائى – إعدادى)

نوع الحالة	العدد
تلاميذ تعليم أساسى	١٠
أولياء أمور	١٠
معلمين	١٠
الإجمالى	٣٠

جدول رقم (٢)
الحالات فى مرحلة التعليم الثانوى

نوع الحالة	العدد
طلاب تعليم ثانوى	١٠
أولياء أمور	١٠
معلمين	١٠
الإجمالى	٣٠

اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفى وذلك من خلال السجلات والبيانات الكمية الرسمية المتاحة من خلال التقارير التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك مركز المعلومات وتقارير التنمية البشرية وتقارير الصحف والاستشهاد بها كمؤشرات تلك التقارير التى توضح طبيعة النظام التعليمى الحالى، وما يعتريه من مشكلات والحلول المطروحة، وتقييم جهود الدولة فى مجال إصلاح وعلاج تلك المشكلات إزاء القضية البحثية المطروحة.

وقد اعتمد دليل المقابلة المفتوح على عدة محاور رئيسية تغطى أهداف الدراسة فى المرحلتين الأساسية والثانوية (محل الدراسة) وهذه المحاور هى المتعلقة بأهم المشكلات الموجودة فى التعليم، ودور المدرسة، والمناهج، وكثافة الفصول التى تعوق عملية التركيز والاستيعاب، ولماذا اللجوء إلى الدروس الخصوصية، ومدى متابعة الوالدين للأبناء، ومستوى التحصيل الدراسى، ودور الأسرة تجاه الطفل فى تفعيل درجة الثقة فى التعليم، وأثر التقنية الحديثة فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم، والكيفية التى يمكن من خلالها المساهمة فى عودة الثقة فى التعليم فى المرحلتين محل الدراسة.

مناقشة نتائج الدراسة:

المحور الأول: مدى مساهمة المدرسة فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم (الأساسى والثانوى)

تعد المدرسة المؤسسة الاجتماعية الرئيسية التى تبقى على اتصال مع الأطفال وأسرهم أثناء العشر سنوات الأولى على الأقل، وتعد تلك السنوات العشر هى السنوات الأساسية فى نمو الطفل، وتشكيل عامل الثقة؛ فالمدرسة هى الأداة المؤسسية التى يود المجتمع من خلالها أن يكيف الفرد أو ينقل التراث الثقافى والقيمى وأن يلقن الثقة والمثل وأنماط السلوك التى يرتبط بها استمرار الإنسانية وتطورها(٤٠).

حيث تلعب المدرسة دورا هائلا فى تشكيل الثقة لدى الطفل وذلك من خلال تفاعلاته اليومية بها، حيث يتعلم الطفل داخل المدرسة احترام النظام واحترام الوقت وكذلك الالتزام بالمواعيد والأنشطة المدرسية، كما يتعلم أساليب السلوك والتصرفات حيال زملائه وحيال مدرسته، وكذلك تعمل المدرسة على تعريف الطفل بمجتمعه وغرس مشاعر الولاء والانتماء لهذا المجتمع، كما يتعلم من خلال الأنشطة الجماعية معنى الدور والمكانة والقيم التى ترتبط بها مثل الجدية والإتقان والتفوق والثقة والتحلى بالروح الرياضية وغيرها من القيم(٤١).

وتعد المدرسة أيضاً عاملاً من أهم عوامل الحراك الاجتماعى، ونعنى بالحراك هنا الحركة العليا أو التصاعدية التى ترقى بالفرد إلى المستويات الاجتماعية والمهنية فى المجتمع المعاصر وتساير مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائى والإعدادى) عند الطفل فى انتقاله من رعاية معلم الفصل فى السنوات الأولى من تلك المرحلة إلى معلم المادة فى السنوات النهائية.

وعلى الرغم من أن المعلم له دور كبير فى غرس وتنمية الثقة فى نفوس التلاميذ من خلال بناء شخصياتهم على أسس علمية وتربوية سليمة، وتوجيه سلوكهم وتشجيعهم على الفكر النافع وغرس حب العلم والاستفادة منه فى حياتهم، وتنمية العديد من القيم من بينها المواطنة والانتماء والاحترام المتبادل، وتحمل المسئولية وحب المدرسة، والانتظام فى الذهاب إليها والجدية والالتزام .... وغيرها.

إلا أن هذه الوظائف تعتبر حبر على ورق فهذا نمط مثالى غير موجود فى مدارسنا اليوم، حيث أن المدارس المصرية الحكومية وخاصة فى مرحلتيها الأساسية والثانوية لا تعطى اهتماما لذلك وخاصة من الناحية القيمية والسلوكية.

ويمكن القول أنه على الرغم من تزايد أعداد الملتحقين بالمدارس وارتفاع أعداد المدارس حيث توجد حوالى ١٤٠ ألف مدرسة من مدارس التعليم قبل الجامعى على مستوى الجمهورية[٤٢]، إلا أن المدارس لم تعد تعلم أو تؤدى وظائفها المنوطة بها، بالإضافة إلى عجز المعلم عن القيام بدوره فى متابعة التلاميذ فى ظل كثافة الفصول الهائلة، كما أن هناك أبنية مدرسية بعضها مهدم وغير آمن، وفى هذا الصدد نتفق مع رأى فرانسو ماريت فى أن: المدرسة اليوم خرجت عن الإطار المحدد لها وتخلت عن جانب رئيسى فى رسالتها وهى تهيئة التلاميذ وخاصة من هم فى المرحلة الأساسية وإعدادهم لمعرفة المحيط الذى يعيشون فيه.

وهنا تكشف العديد من البحوث والدراسات التى أجريت فى هذا الصدد أن تعليم المدارس الحكومية وخاصة فى المرحلتين محل الدراسة يعتمد على أسلوب التلقين؛ فهو تعليم يجعل التلميذ يعتمد على الحفظ فقط دون الفهم ويتضح ذلك فى حرص التلميذ اليوم على حفظ المقرر حتى يجتاز الامتحان فى نهاية العام الدراسى دون الاهتمام بالقراءة الحرة، ودون إعمال العقل بالإضافة إلى انعدام التفكير النقدى.

وقد ذكر باولو فريرى فى أحد مؤلفاته بعنوان: "تعليم المقهورين": "أن الطلاب مجرد مخازن للمعلومات المبتسرة التى تملأ عقولهم بالإضافة إلى المقررات الدراسية التى تغذى ثقافة الصم والسمع والطاعة والخضوع"[٤٣].

وللتعرف على واقع العملية التعليمية من مختلف وجهات نظر حالات الدراسة والتى تكشف جميعها عن انسحاب الثقة من التعليم ففيما يتعلق بالذهاب إلى المدرسة فقد عبر ٦٠% من تلاميذ المرحلة الأساسية بشقيها عن عدم حبهم للمدرسة، حيث يقول أحد التلاميذ فى المرحلة الابتدائية: "مش باحب أروح المدرسة كل يوم وبافرح لما باخد أجازة".

ويقول ثان فى المرحلة الإعدادية: "بغيب كتير باقعد أذاكر فى البيت أحسن من المدرسة لأن المدرسة بتضيعلى وقتى ومملة وشرح معظم مدرسين الفصل تقليدى".

ويقول تلميذ ثالث فى المرحلة الإعدادية: "الفصل مكدس ومش بكون مركز فى الفصل وبرجع من المدرسة تعبان". أما طلاب المرحلة الثانوية فقد عبر ٩٠% منهم عن عدم الرغبة فى الذهاب إلى المدرسة حيث تقول إحدى الطالبات فى ذلك: "أنا قليل أوى لما بروح المدرسة لأنى باخد دروس خصوصية فى معظم المواد لأن المدرسة بتضيعلى وقتى ومش بستفيد حاجة منها".

ويقول تلميذ رابع: "المدارس فاضية مافيهاش طلبة لأن كله معتمد على الدروس الخصوصية".

ويعبر أحد طلاب المرحلة الثانوية بقوله: "المدرسين فى المدرسة معظمهم مش بيهتموا يشرحولنا كويس لأنهم مركزين على الدروس الخصوصية، فالشرح الكويس بيكون فى الدرس الخصوصى، أما فى المدرسة فبيكون شرح بسيط ومش بنفهم حاجة ولو قلنا لمدرس الفصل مش فاهمين يقول لنا حعملكوا أيه خدوا درس فى المادة علشان تفهموا وتجيبوا مجاميع عالية وعلشان كده أنا باعتمد على الدروس الخصوصية فى البيت".

أما وجهة نظر أولياء الأمور فتكاد تتفق مع وجهة نظر أبنائهم من الطلاب حيث عبرت إحدى الأمهات عن ذلك بقولها: "ابنتى فى الصف الثالث الثانوى فى مدرسة حكومية وأنا باشتغل مدرسة رياضة فى نفس المدرسة باضطر اتفق مع المسئولة عن الغياب فى المدرسة حتى تراعى غياب بنتى المتكرر علشان تقعد تذاكر فى البيت أفضل وعلشان برضه تجهز للدروس الخصوصية فكل يوم عندها درس أو درسين وبترجع من الدروس مجهدة".

ويقول أحد أولياء الأمور أيضا: "ابنى فى المرحلة الإعدادية ومش منتظم فى ذهابه إلى المدرسة لأنه بيعتمد على الدروس الخصوصية فالمدرس فى المدرسة بيشرح بطريقة مبسطة ومش بيعّرف كل حاجة صعبة للطلبة لأنه بيعتمد على الشرح الكويس فى الدرس الخصوصى".

وفيما يتعلق بحالات المعلمين فقد أعرب معظمهم عن سخطهم واستياءهم مما يحدث فى المدارس وذلك بنسبة ٨٠% فى المرحلتين الأساسية والثانوية.

وفى هذا الصدد يقول أحد المعلمين فى المرحلة الثانوية: "المدارس الثانوية شبه مهجورة ومفيش أى حزم بالنسبة للمتغيبين من الطلاب، والأهم أن المدرس يفتقد الإخلاص لمهنته التى يتقاضى عليها أجر وده بيعطى فرصة كبيرة أن الطالب يهجر المدرسة".

ويتفق الرأى السابق مع رأى أحد الخبراء فى التربية والتعليم والذى يؤكد أن هناك حالة من التسيب من جانب المعلمين فى معظم المدارس الحكومية أدى إلى فقدان الثقة فى المدرسة، وقد عبر عن ذلك بقوله: "كل ما تدخل إحدى لجان المتابعة وتسأل عن المدرسين تجدهم غير متواجدين وأن هذا التسيب ناتج عن الإدارة غير المنضبطة لأن بعض مديرى المدارس بيسمحوا بخروج المعلمين أثناء اليوم الدراسى لإعطاء دروس خصوصية وبيستدعوا المعلمين

الموجودين خارج المدرسة بالتليفون المحمول حال علمهم بحضور لجان المتابعة وهذا يعكس انعدام الضمير المهنى"[٤٤].

ويعبر معلم آخر بقوله: "التعليم النهاردة وخاصة فى المرحلة الثانوية يعتمد فى معظمه على الحفظ والتلقين وليس الفهم وهذا خطأ".

ويقول معلم آخر: "مفيش فى المدرسة أى نشاط مدرسى يجذب الطلاب للمواظبة على الذهاب للمدرسة زى ما كانت بتؤدى دورها زمان".

ويعبر معلم آخر فى المرحلة الثانوية وخاصة فيما يتعلق بالمناهج الدراسية " المناهج صعبة على الطلاب والشرح ليس فيه أى ابتكار أو تجديد أو جودة حتى يستوعب الطلاب أكتر ويستفيدوا أفضل فى المدرسة".

ويقول أحد المعلمين فى المرحلة الإعدادية: "الطالب النهاردة معندهوش أى استعداد أنه يتعلم، وأنا أرى أن هذا الاستعداد المسئول عنه الأسرة فالأسرة مش بتقوم بدورها النهاردة فى غرس الاستعداد والثقة وحب التعليم والتفوق فى الأبناء".

كما تعبر أحدى المعلمات وهى معلمة تربية فنية فى إحدى المدارس الثانوية بقولها: "التعليم فى مصر انتقل إلى المراكز "والسناتر" الخارجية، وده بيتم أمام جميع المسئولين وماحدش يقدر يعمل حاجة والفصول فاضية ومديرة المدرسة تؤكد للمسئولين أن نسبة الحضور فى المدرسة مائة فى المائة".

وأخيرا يقول معلم آخر: "أحنا المدرسين مستاءين بسبب الحد الأدنى للأجور، ولم تتحسن ظروف وشروط العمل حتى المعينون لم يتم تثبيتهم وخريجوا التربية تكتظ المقاهى بهم، حتى المدرسين الذين أحيلوا إلى المعاش لم يزد معاشهم".

وتكشف هذه الآراء من مختلف الحالات محل الدراسة عن تدنى العملية التعليمية وذلك فى المرحلتين الأساسية والثانوية وهذا أدى إلى سحب الثقة ويتضح ذلك فى أن المدارس اليوم أصبحت خاوية بعد ما هجرها الطلاب والمعلمون ولجأوا إلى الدروس الخصوصية وخاصة فى أماكن اشتهرت بأنها مراكز بديلة مدفوعة الأجر مقدما، وكذلك لعدم جدية أداء معلم الفصل فى المدرسة التى يعمل بها.

وتتفق هذا النتيجة مع رأى أحد المعلمين والذى "أكد على أن متوسط نسبة الحضور وخاصة بين طلاب الثانوية العامة لا تتجاوز ٣٠% فقط وذلك على مستوى مدارس الجمهورية، مشيرا إلى أن هذه النسبة تتفاوت من مدرسة إلى أخرى وهناك بعض مدارس لا يوجد بها طلاب من الأساس"[٤٥].

كما تتفق هذه النتائج مع تقدير منظمة اليونسكو الإقليمى حول التقييمات الوطنية لأوضاع التعليم فى العالم العربى لعام ٢٠١٥ والذى يشير إلى فشل التعليم وخاصة فى مصر فى تحقيق أهداف برنامج التعليم، مؤكدا على تدنى جودة التعليم وخاصة فى مرحلتيه الأساسية والثانوية، ومطالبا أيضا بضرورة تغيير منظومة التعليم فى الدول العربية، وفى مقدمتها مصر والانتقال من التمدرس إلى التعليم الحقيقى(٤٦).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة سامية الخشاب بعنوان: "شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة عام ٢٠٠٣" والتى أوضحت فيها أن النظام التعليمى فى مصر مازال رغم الجهود المبذولة يعانى من الكثير من المشكلات من بينها المناهج الدراسية التى تعتمد فى معظمها وخاصة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى على الحفظ ولا تشجع على الابتكار والتنوع وإظهار الموهبة، وأيضا لا تشجع على المشاركة ذلك أن وقوف المعلم وحده ليتكلم باعتباره المصدر الوحيد للمعرفة ويمسك الطلاب كتاباً مقرراً متماثلاً يرسخ قيم السلبية فى شخصيات الطلاب(٤٧).

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائى فقد أكد التقرير أن هناك ٥ مليون طفل فى سن التعليم الابتدائى لا يزالون خارج أسوار المدرسة وأن ٦٠% منهم من الإناث(٤٨).

وتكشف النتائج السابقة عن حقيقة هامة أيضا وهى أن المدارس الحكومية لا تعلم شيئاً بالمقارنة بالمدارس الأجنبية والخاصة وذلك بسبب كثافة أعداد الطلاب فى الفصول وخاصة فى المرحلة الأساسية من التعليم بشقيه الابتدائى والإعدادى، كما تكشف الدروس الخصوصية عن الوظائف السلبية المتعددة للمدرسة، ومن أهمها غياب التواصل الايجابى بين المعلم والطالب وأصبح هم المعلم هو إمداد الطالب بالمعارف فقط أكثر من تنمية المهارات وغرس القيم، مما أدى إلى عدم اعتماد الطالب على نفسه، وكذلك المعلم فقد القدوة الحسنة أمام الطالب، فتحول إلى تاجر يعرض مهاراته ليحقق الكسب، وتحولت العلاقة بين المعلم والطالب إلى علاقة التاجر بالزبون حيث يحرص على كسب الزبون الذى يدفع مقابل سلعة جيدة، وأصبح التعليم فى المدرسة يرتكز على التلقين وتكريس القيم السلبية بدلا من المساهمة فى إعادة بناء مجتمع أفضل.

المحور الثانى: مدى مساهمة الأسرة فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم (الأساسى والثانوى)

يمكننا القول بداية أن الأسرة تعد أول وحدة اجتماعية تتعهد بالتنشئة الاجتماعية، ومن المتعارف عليه أن الأسرة تقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية وغير الأساسية التى تتفاعل فيما بينها بهدف الإبقاء على نسق البناء الاجتماعى واستمراريته؛ فهى أول مؤسسة يتعلم ويتفاعل معها الطفل ويظل تأثيرها مستمرا لفترة طويلة وبخاصة فى مجتمعنا، كما أن عامل الثقة التى يغرسها الوالدين فى نفوس الأبناء منذ الصغر يكون من الصعب تغييره فى المستقبل، حيث تعد مرحلة ما قبل المدرسة من أهم الفترات التى ينمو فيها الطفل نفسيا واجتماعيا لما يحدث فيها من بداية نمو ضميره، فتعرض الطفل طوال سنوات هذه المرحلة لمتغيرات التنشئة الاجتماعية من ثواب وعقاب وملاحظة وتقليد وتوحد يترتب عليه بلاشك أن يكتسب الطفل قيم واتجاهات الوالدين[٤٩]، وغالبا ما تكون هذه القيم والاتجاهات هى تلك التى تتميز بها الثقافة الفرعية التى ينتمى إليها الوالدين، وتمارس الأسرة تأثيرها الاجتماعى والتربوى وتعمل على بث عامل الثقة فى الطفل من خلال ثلاث محاور:

١- المركز الخاص للأسرة: حيث تظل الأسرة ولعدة سنوات بمثابة المصدر الوحيد الذى يشبع للطفل حاجاته المادية من مأكل ومشرب وملبس وحاجاته المعنوية من حب وحنان وثقة، وهذا الاعتماد يدفع الطفل إلى تقمص قيم واتجاهات الوالدين.

٢- اتجاهات الأسرة وقيمها: فالأسرة تعكس نظاما للقيم يستوعب الطفل ويختزنه فى ذاكرته، بيد أن هذا لا يعنى حتمية التطابق التام بين قيم الوالدين وقيم الأبناء، إذ يمكن أن يؤدى التغير الاجتماعى أو الاقتصادى أو السياسى إلى اختلاف القيم والاتجاهات الأساسية بين الوالدين والأبناء[٥٠].

٣- طرق تنشئة الطفل: فالمعتقدات والاتجاهات التى يكتسبها الطفل داخل الأسرة إنما ترجع إلى الأسلوب الذى ينتهجه الوالدين فى التنشئة.

ويمكن القول ونحن بصدد الحديث عن الأسرة أن الأسرة فى عالمنا الراهن فقدت العديد من وظائفها فى ظل خروج المرأة للعمل وفى ظل التقدم الصناعى والتقنى؛ فمثلا لم تعد الأسرة فى مجتمعات اليوم وحدة اقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وإنما اتجهت لأن تكون وحدة استهلاكية، كما أن الأسرة فقدت وظيفتها التربوية وخاصة فى تنشئة الصغار فى ظل التطور الهائل فى وسائل الإعلام وخاصة برامج الأطفال مما أثر بدوره سلباً على درجة الثقة فى تعليم الأبناء.

وللتعرف على مختلف وجهات نظر حالات الدراسة من أولياء الأمور وخاصة عن دور الأسرة فى سحب الثقة من المدرسة ومدى متابعتهم لمستوى تحصيل أبناءهم وميزانية الأسرة نذكر بعضها فيما يلى:

يعبر أحد الآباء عن ذلك بقوله: "أنا مشغول طوال الوقت وبرجع من الشغل فى وقت متأخر والأم أيضاً بتعمل وبنرجع من الشغل مجهدين وبنحاول نتابع أولادنا فى المدرسة كل فترة إذا تطلب الأمر ومستواهم الدراسى فوق المتوسط".

وتقول إحدى الأمهات فى ذلك: "أنا بشتغل وأولادى فى مدارس تجريبية بتابع طبعاً أولادى فى المدرسة والحقيقة هما مستواهم كويس لأن المدرسين فى المدرسة بيهتموا بتفوقهم وبيعملوا لهم امتحانات منتظمة كل شهر ومستواهم كويس".

ويعبر أحد الآباء عن ذلك بقوله: "ولادى كلهم فى مدارس حكومية أنا باعتمد على الدروس الخصوصية وخاصة ابنتى فى الإعدادية وبتاخد بعض الدروس فى المواد الصعبة عليها، أما ابنى الكبير فى الثانوية بياخد درس خصوصى فى معظم المواد تقريبا".

وفيما يتعلق بميزانية الأسرة فى الإنفاق على الدروس الخصوصية تقول إحدى الأمهات فى ذلك: "بنحاول ندبر مصاريفنا علشان خاطر الدروس الخصوصية فالدروس واخدة كل ميزانية البيت فهى أهم من الأكل والشرب، فأنا وأبوهم لا يهمنى الأكل والشرب أد ما يهمنى أن الأولاد يتعلموا كويس ويجيبوا مجاميع كويسة".

وتذكر إحدى الأمهات: "الدروس الخصوصية مصروف تانى خالص وغالية وأنا ست بيت وأرمله اضطريت السنة اللى فاتت أبيع غويشة ذهب علشان خاطر أدفع ثمن الدروس لأن ابنى كان فى الثانوية العامة وبياخد درس فى معظم المواد".

ويقول أحد أولياء الأمور: ابنى فى ثانوية عامة أدبى وبياخد دروس فى معظم المواد فى السنتر، أسعار مواد التاريخ والعربى والفرنساوى والجغرافيا بـ ٨٠ جنيه شهريا أما الانجليزى والفلسفة والمنطق وعلم النفس والاجتماع ١٠٠ جنية، وأسعار الملازم من ٥٠ إلى ١٢٠ جنيه والمجموعة لا تقل عن ٢٠ طالب".

وتعبر إحدى الأمهات أيضا بقولها: "أنا داخلة جمعية مع زملائى فى الشغل علشان أجيب ثمن الدروس الخصوصية فالدروس واخدة كل مرتبى أنا

وزوجى الدروس كلها غالية ولكن حنعمل أيه لازم ولادى ياخدوا درس زيهم زى غيرهم من زملائهم لأن المدرسين فى المدرسة مش بيهتموا بالمستوى التحصيلى للطلاب علشان كده باضطر أديهم درس خصوصى".

وفى مقابل ذلك يعبر أحد أولياء الأمور من الآباء بقوله: "أولادى فى مدارس تجريبية واحد فى الإعدادية وبنت فى الثانوى ومستواهم التحصيلى جيد جدا والمدرسين بيعلموهم كويس وقليل لما يطلبوا منى ياخدوا درس ولو احتاجوا بيكون فى مادة أو مادتين فقط".

ويقول آخر: "ولادى التلاتة كلهم فى مدارس تجريبية ومدير المدرسة بيتابع ويراقب بنفسه من خلال وضع كاميرات فى كل فصل لضبط سير العملية التعليمية من جانب المدرس وأيضا من جانب الطلاب".

وتدل هذه النتائج على أن المدارس الحكومية فى المرحلتين محل الدراسة بالمقارنة بالمدارس التجريبية من وجهة نظر أولياء الأمور لا تعلم لعدم وجود رقابة ومتابعة لضبط سير العملية التعليمية، بالإضافة إلى أن القادر ماليا يقتطع من دخله ليعلم ابنه تحقيقا للطموحات والتطلعات الوالدية؛ فقد تحول التعليم من كونه محركاً اجتماعياً وسبباً للخروج من دائرة الفقر إلى الدخول فى دائرة إعادة إنتاج الفقر حيث أصبح التعليم يُحمّل معظم الأسر نفقات باهظة فمعظم الأسر أصبحت تقتطع من دخلها آلاف الجنيهات وتحاول تدبير نفسها لتنفق على تعليم أولادها لدرجة أنه بلغ إلى حد أنه يمكن أن يقتطع من هذه المبالغ لدفع أجر الدروس الخصوصية على حساب الإنفاق على الغذاء والكساء والترفيه وربما يقتطع من ميزانية علاج الكبار، ويمكن أن تبيع الأم بعض مصوغاتها الذهبية لو كانت متيسرة ماديا.

وتتفق هذه النتائج مع التوجه النظرى للدراسة (الاتجاه المادى) الذى يؤكد على سلعنة التعليم، وأن المادة هى المسيطرة على المستقبل التعليمى للطلاب؛ فقد تحول التعليم فى عصرنا الراهن إلى سلعة وبالتالى تحولت العلاقة بين المعلم والطالب إلى علاقات نفعية ربحية مما جعل معظم المعلمين يقدمون تنازلات على حساب آداب المهنة والتضحية برسالة العلم من أجل ضمان لقمة العيش.

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج الدراسة التى قام بها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن "ظاهرة الدروس الخصوصية" عام ٢٠٠٧ والتى أسفرت نتائجها عن أن ٦٠% من الأسر المصرية يعانون من ظاهرة الدروس الخصوصية، ولا يختلف الأمر باختلاف المستوى الاقتصادى للأسر، وتبلغ

نسبة الذين يحصلون على دروس خصوصية فى المرحلة الابتدائية ٤٨%، و ٥٩% فى المرحلة الإعدادية، أما فى المرحلة الثانوية فبلغ ٨٣%[٥١].

بالإضافة إلى اتفاق هذه النتيجة مع دراسة سامية الخشاب بعنوان: "شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة" عام ٢٠٠٣ والتى أوضحت أن الأسرة المصرية اليوم فى ظل تحديات العولمة أصبحت غير قادرة على القيام بوظائفها الرئيسية فى التنشئة الاجتماعية، وفى عمليات التربية والتعليم، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد المشكلات الاجتماعية مما أدى بدوره إلى إفراد ظاهرة الدروس الخصوصية بالاهتمام فهذه الظاهرة من أبرز هموم الأسرة المصرية فى عصرنا الراهن[٥٢].

وتدل النتائج السابقة على معاناة الأسر من الوضع التعليمى القائم مما أدى بها إلى فقدان الثقة فى نظام التعليم الحكومى.

المحور الثالث: دور وسائل الإعلام فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم (الأساسى والثانوى)

على الرغم من أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تلعب دوراً هائلاً فى المساهمة فى تشكيل الثقة بوجه عام، وتتفاعل هذه الوسائل وتقوم بدور الوسيط مع مؤسسات المجتمع الأخرى وخاصة الأسرة والمدرسة، وعلى الرغم من تأكيد وليبر شيرام W. Schramm هذه الحقيقة فى أحد مؤلفاته بعنوان "أجهزة الإعلام والتنمية الوطنية" حيث وجد أن الفرد يتعرض فى المجتمع الذى تتوافر فيه هذه الوسائل لحوالى ثلاث ساعات فى المتوسط يوميا يحصل خلالها على مختلف ألوان الثقافة، بل أن ما يقرب من ٧٠% من الصورة التى يكونها الإنسان لعالمه مستمدة من وسائل الإعلام[٥٣].

ونتفق مع الرأى السابق إلا أن المعطيات التى أكد عليها شيرام قد تكون مختلفة تمام الاختلاف فى ظل العصر التقنى الراهن حيث أن متوسط عدد ساعات تعرض الناس لهذه الوسائل وبخاصة التليفزيون قد تزايد زيادة هائلة فى ظل تضاعف القنوات وساعات الإرسال ونوعية البرامج، وكذلك شبكة الانترنت والاستخدام الكثيف لها من قبل الأطفال والشباب، فالحصيلة التعليمية والثقافية بوجه عام التى يكتسبها الطالب من المدرسة ضئيلة - إلى حد كبير - إذا ما قيست بهذه الحصيلة التى يكتسبها من خلال مختلف وسائل الإعلام وفى مقدمتها التليفزيون وشبكة الانترنت.

وعلى الرغم من هذا التقدم التقنى الهائل فى هذه الوسائل، إلا أن هذه الوسائل فى مجتمعنا المصرى كثيراً ما تأتى بنتائج عكسية تماما، ويتضح ذلك

من مختلف وجهات نظر حالات الدراسة من الطلاب وخاصة فى مرحلة التعليم الأساسى (ابتدائى – اعدادى) وذلك بنسبة ٨٠% على أهمية دور وسائل الإعلام وخاصة المقروءة فى سحب الثقة؛ فبسؤال حالات الدراسة عن كتاب الوزارة فقد عبر أحد الطلاب بقوله: "باشترى الكتب الإضافية مثل سلاح التلميذ وأى كتب إضافية تانية علشان أفهم أكتر".

ويقول ثان فى مرحلة التعليم الاعدادى: "وسائل الإعلام مش بتقدم حاجة تعليمية مفيدة أصلا بندور فى القنوات فى التليفزيون على أى حاجة تفيدنا ومش بنلاقى".

وتعبر إحدى الطالبات عن ذلك بقولها: "باعتمد على الكتب الخارجية، أما التليفزيون والانترنت فمش باعتمد عليهم أبدا".

أما بالنسبة لوجهة نظر حالات الدراسة من طلاب المرحلة الثانوية فى عملية التعليم ودور وسائل الإعلام تجاهها فقد أكد حوالى ٧٥% من الطلاب عدم وجود وسائل إعلام فاعلة تفيد فى العملية التعليمية.

حيث يعبر أحد الطلاب عن ذلك بقوله: "وسائل الإعلام بكل أنواعها مش بتقدم حاجة مفيدة فى تعليمنا أنا باعتمد على الدروس الخصوصية وعلى نفسى أيضا فى المذاكرة".

ويقول ثان: "أنا باعتمد على الكتب الخارجية أكثر من كتب الوزارة مثل التوقعات المرئية وباعتمد برضه على الدروس التعليمية فى جريدة الجمهورية وفى جريدة الوفد، أما التليفزيون فمش بلاقى فيه حاجة مفيدة تجذبنى إليه".

وتقول طالبة فى الثانوية العامة: "كتاب الوزارة لا يوفر لنا المعلومات بصورة كافية ولا يوفر لنا الأسئلة والأجوبة ولكن الكتب الخارجية بتقدم الشرح باستفاضة وفيها أسئلة وأجوبة وتمارين عكس كتب الوزارة". ويقول آخر فى الثانوية العامة: "كتاب الوزارة مليان معلومات غير مهمة ومعقدة أما الكتب الخارجية فهى أسلوبها بسيط فى عرض المقرر لأنها تعرض المقرر فى أسئلة وأجوبة أو فى نقاط رئيسية ومفيهاش حشو أو تكرار زى كتاب الوزارة".

وتقول طالبة أخرى: "الكتب الإضافية أحسن من كتب الوزارة حتى فى الشكل من حيث جودة الألوان والورق والصور فكل الأمور دى بتشجعنا على المذاكرة". وأضافت أيضا: "ممكن نستغنى عن الكتب الخارجية إذا وجدنا كتاب الوزارة فيه نفس مقومات وجودة الكتب الخارجية من المعلومات المترابطة والمتسلسلة والمتخصصة ويكون فيه أسئلة وأجوبة".

وتعبر إحدى الطالبات عن ذلك بقولها: "المدرسين فى الفصل مش بيهتموا يشرحوا لنا بالوسائل والأدوات الحديثة، وحتى فى حصة الكيمياء اللى المفروض بتعتمد على بعض التجارب فى المعمل فالمدرسة بتشرح التجربة "نظرى" ومش بتهتم بالجانب العملى، علشان كدة الشرح تقليدى ومفيش أى إبداع أو تجديد أو تطوير من المدرسين".

وفيما يتعلق بوجهة نظر المعلمين عن كتاب الوزارة فقد عبر أحد المعلمين فى مرحلة التعليم الثانوى بقوله: "أنه فى هذا العام ٢٠١٥ تم عمل استبيان للطلاب وكذلك للمعلمين على مستوى الجمهورية لأخذ رأيهم حول مدى تفضيلهم للكتاب المدرسى المطبوع أم الكتاب على اسطوانة مدمجة CD وقد كشفت نتائج هذا الاستطلاع عن مفاجئة مثيرة للجدل وهى تفضيل الطلاب وكذلك المعلمين الكتاب المطبوع - على الرغم من عدم استخدام معظم الطلاب له - بالمقارنة بالاسطوانة المدمجة لعدم وجود تقنية فى معظم المدارس الحكومية بالمقارنة بالمدارس الخاصة التى يتم التواصل فيها بين المعلم والطالب عن طريق البريد الإلكترونى المخصص لكل طالب".

ويقول معلم آخر فى ذلك: "على الرغم من أن الكتاب الحكومى أشترك فى تأليفه مجموعة من المعلمين وبعض أساتذة الجامعات إلا أنه يكلف الدولة ميزانية هائلة سواء من ناحية التأليف أو الطباعة كما أن به أخطاء كثيرة سواء نحوية أو علمية وأيضا الطالب لا يستفيد منه ولا يستخدمه".

وفيما يتعلق بحالات الدراسة من أولياء الأمور فقد أعرب معظمهم ٧٥% عن عدم رضاءهم عن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وفى مقدمتها التليفزيون فيما يقدمه من مضامين لا تتفق مع رسالته الإعلامية السامية.

وفى هذا الصدد يعبر أحد أولياء الأمور عن ذلك بقوله: "التليفزيون دمر سلوكيات الأطفال وكمان سلوكيات الشباب بما يعرضه من إباحية وعرى واستهتار واستهزاء بالمدرس زى مسرحية مدرسة المشاغبين وأطفالنا وشبابنا مع الأسف بيتأثروا كتير بهذه السلبيات".

وتقول إحدى الأمهات: "مفيش رقابة على وسائل الإعلام وبخاصة التليفزيون فيما يعرضه من إسفاف وابتذال مفيش للأسف رقابة خالص على معظم ما يقدم فى التليفزيون".

وتعبر أخرى عن ذلك بقولها: "الانترنت والتليفزيون أهم وسيلتين بالنسبة للأبناء ولكن أنا غير راضية عن دور التليفزيون فين الدور التعليمى والثقافى

الهادف اللي يمكن أن يقدمه التليفزيون لأنه أكتر وسيلة بتؤثر علينا وعلى أبنائنا وعلى تعليمهم وسلوكهم وثقافتهم".

ويقول أحد الآباء فى ذلك: "ابنى فى الثانوية العامة ودايما عنده دروس خصوصية وأنا ووالدته بنشتغل ولما بنرجع البيت بنلاقيه جالس أمام الانترنت والله أعلم هل بيستفيد منه ولا لأ".

وأيضا يعبر أحد أولياء الأمور عن ذلك بقوله: "الطلاب بيزوغوا من المدارس وبيدخلوا الأفلام السينمائية الصباحية اللى بتقدم كل ما هو رخيص وردئ أين متابعة الأسرة لأبنائها وفين متابعة المدارس لطلابها بالنسبة للحضور والغياب".

أما فيما يتعلق بوجهة نظر المعلمين بصدد دور وسائل الإعلام فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم فقد أكد ٧٥% منهم أن الطلاب فى جميع المراحل التعليمية وخاصة مرحلتى الدراسة الأساسية والثانوية لا يهمهم شرح المعلم لأنهم بيعتمدوا على الدروس الخصوصية فى الفهم والاستيعاب والتركيز بيكون أكثر فى الدرس.

وفى ذلك يقول أحد المعلمين: "المدارس الحكومية ليست مزودة بأجهزة تقنية حديثة تساعد على فهم الطلاب بطريقة أكثر بعكس المدارس الخاصة ومدارس اللغات وعلشان كده المدارس الحكومية مهجورة ولا تمثل عامل جذب للطلاب ".

ويقول ثان: "الإعلام بيظلم المعلم ويحط من قدره ويظهره فى صورة سيئة وأنه لا يهمه إلا المادة فقط على الرغم من أن المعلم بيخرج أجيال كثيرة منها الطبيب والمهندس والقاضى".

ويعبر معلم ثالث عن ذلك بقوله: أين النهاردة أحلام الطلاب وأين استعدادهم للتفوق، وبرضه أين المدرس اللى عنده ضمير وبيتقى الله فى شرحه فى الفصل".

وعبرت معلمة أخرى عن ذلك بقولها: "على الرغم من أن المعلم له قيمة كبيرة فى معظم المجتمعات إلا إنه فى مجتمعنا المصرى مش واخد وضعه تماما لأنه مضغوط فى عدد الحصص الكثيرة والجو الدراسى غير ملائم ومرتبه الشهرى هزيل كما أن وسائل الإعلام دائما تبخس من قيمته".

وتكشف هذه النتائج من خلال مختلف وجهات النظر عن تدهور عامل الثقة فى وسائل الإعلام، وعدم فعاليتها فى عملية التعليم وخاصة فى مرحلتى الدراسة الأساسية والثانوية وعلى الرغم من تأثير هذه الوسائل بمختلف أنواعها

فـى التعلـيم وفـى الشخصـية وفـى السـلوك وفـى نمـو الطفـل عقليـا ووجـدانيا واجتماعيـا مـن خـلال التـأثير فـى مـدارك ووعـى ودوافـع ومسـتويات فهـم واهتمامـات وأذواق ووجهـات نظـر وقيم واتجاهـات الأطفـال والشـباب وسـائر المقومات الثقافية الأخرى، ولكنها تمارس من خلال وجهات النظر المتنوعة – كما أوضحنا فيما سبق – تـأثيرا يكـاد يكون سلبيا وفقا لمـا تقدمـه مـن مضـامين غير هادفة مما يؤثر سلبا على العملية التعليمية، وقد اتضح ذلك على سبيل المثال فى عدم الاهتمام بالكتاب الحكومى الذى يتميز على حد تعبير وجهات نظـر معظـم الطـلاب مـن حـالات الدراسـة بالحشـو والتكـرار وعـرض المـادة الدراسـية فـى صـورة معقـدة وغيـر مفهومـة، ولا تعتمـد أيضـا علـى التبسـيط والتشويق بالمقارنة بالكتب الخارجية التـى وضـعها متخصصـون لأنهم يعرفون ما يريده الطالب والمعلم ليس فقط لأنـه يشرح الـدرس باستفاضـة وإنمـا لوجـود عدد كبير من الأسئلة والامتحانـات، كمـا لعب الإعلام دورا فـى تشويه صـورة المعلـم مـن خـلال بعـض الأعمـال الفنيـة المقدمـة عبـر التليفزيـون أو أعمـال كاريكاتيريـة عبـر الصـحف والمجـلات والكتـب وكـذلك عبـر مواقـع التواصـل الاجتماعى والتى كانت ومازالت تستهزئ بالمعلم وتحط من مكانتـه وقدره ممـا يشكل أزمة ثقة فى العملية التعليمية من خلال مختلف وسائل الإعلام التى تساهم فى كراهية المتعلمين للدراسة وحب العلم والتطلع إلى التفوق، كمـا هو موضـح فى الشكلين التاليين:

شكل رقم (١)

شكل رقم (٢)

يتضح من الشكليين السابقين مدى الاستهزاء بالمعلم والحط من مكانته وقدره مما يشكل أزمة ثقة فى العملية التعليمية من خلال مختلف وسائل الإعلام؛ فلقد عملت هذه الوسائل وخاصة التليفزيون بقنواته الفضائية المتنوعة

على شحن ولى الأمر بأن المعلم أصبح مسئولا عن الأوضاع الاقتصادية السيئة التى تعيشها كل أسرة فهو يستنزف جزءا من دخلها، رغم أن المعلم فى هذه المسألة هو أيضا ضحية، فهو لم يخلق مشكلة الدروس الخصوصية ولكن هناك مرتب ضعيف يتقاضاه المعلم فكيف يعيش[٥٤]؟!

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد سعيد فرح بعنوان: "خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة" عام ٢٠٠٣ والتى أوضح فيها أن وسائل الاتصال الحديثة تتجاوز الحدود الجغرافية وتطمس الهوية الذاتية وتهدد بتدمير الفنون والعلوم الوطنية مثلما تهدد الأخلاق، ويبدو ذلك واضحا فى بث الأفلام الإباحية وأفلام العنف وغيرها من المضامين المبثوثة عبر بعض القنوات الفضائية الهابطة التى تضع المثل والمبادئ الأخلاقية والإنسانية فى موقع متأخر[٥٥].

المحور الرابع: الكيفية التى يمكن من خلالها إعادة بناء الثقة فى التعليم فى مرحلتيه الأساسية والثانوية

يتضح من العرض السابق أن هناك مظاهر لعدم الثقة فى التعليم، ولكن هل يمكن إعادة بناء الثقة؟ لذا يحاول هذا المحور التعرف على الكيفية التى يمكن من خلالها إعادة بناء الثقة فى التعليم فبالنسبة لحالات الدراسة من الطلاب، حيث يعبر أحد التلاميذ فى المرحلة الابتدائية بقوله: "الفصول لازم يكون فيها عدد قليل علشان نقدر نفهم ونستوعب أكتر".

ويقول أحد التلاميذ أيضا: "نفسى المدرسين يعاملونا كويس".

أما طلاب المرحلة الثانوية يقول أحد الطلاب: "تقليل الكم الكبير فى المناهج لأن المناهج كتيرة وكلها حشو".

كما تعبر إحدى طالبات الثانوية العامة عن ذلك بقولها: "لابد من حذف الحشو والتكرار فى بعض المناهج مثل مادة التاريخ".

وفيما يتعلق بحالات الدراسة من أولياء الأمور فقد عبر معظمهم عن وجهات نظر متعددة ومتنوعة نذكر منها:

تقول إحدى الأمهات "ضرورة متابعة الأب والأم معا للأبناء وخصوصا اللى فى المرحلة الابتدائية والإعدادية لأن ده أهم سن يرسخ حب التعليم والثقة".

ويعبر أحد الآباء: "أين مجالس الآباء كانت موجودة أيامنا ودلوقتى اختفت نهائيا لازم مجالس الآباء ترجع تانى لأنها هى حلقة الوصل بين

المدرسين وأولياء الأمور علشان يعرف ولى الأمر مستوى تعليم أبنه ولو فيه أى قصور يحاول يعالجه مع المدرسة".

ويقول ثان: "لازم يكون فى عدالة اجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص مش موجود لأن فيه تفاوت كبير أوى بين المدارس، فيه مدارس لأبناء الطبقات العليا ومدارس لأبناء الطبقات الفقيرة فالتعليم النهاردة أصبح سلعة ولازم ده يختفى".

وتعبر إحدى الأمهات عن وجهة نظرها بقولها: "وسائل الإعلام لابد أن تلعب دور إيجابى وخاصة التليفزيون من خلال عرض البرامج التى تحث الطلاب على البحث والدراسة وتنمية المعلومات الهادفة وحب التفوق".

أما وجهة نظر المعلمين حيث يقول أحد المعلمين: "لازم الحكومة تهتم بالتعليم، فالتعليم لابد أن يوضع فى الأولويات مثل الدول المتقدمة".

وتعبر معلمة ثانية بقولها: "لابد من عقد حوار بناء بين المعلمين والطلاب لأنه لا يلتفت إلى آرائنا أحنا المدرسين ولا بوجهات نظرنا أو مقترحاتنا لإصلاح العملية التعليمية، فأنا معلمة ثانوى فى إحدى المدارس، وقد تقدمت إلى وزارة التربية والتعليم ببعض المقترحات الإصلاحية، ومع الأسف لم أجد أى استجابة أو اهتمام من المسئولين".

ويقول معلم ثالث: "لابد من عمل ملف لكل طالب يوضع فيه تقويم شامل من ناحية مستوى تحصيله، نمط شخصيته، مستوى ذكائه، مدى استيعابه، علاقاته مع زملائه، مدى متابعة الوالدين مع المعلمين له، والأنشطة التى يشارك فيها فهذا فى رأى هو الطريق الصحيح لبث عامل الثقة فى التعليم".

وعبرت معلمة عن ذلك بقولها: "لابد أن يكون دور المدرسة مكمل لدور الأسرة فى تشكيل الثقة فى التعليم يعنى ما ينفعش المدرسة تقوم بدورها بدون متابعة الأب والأم".

وأخيرا يعبر أحد المعلمين بقوله: "لابد من عمل برامج تأهيلية وتدريبية للمعلمين باستمرار وخاصة المدرسين الصغار لأنهم قليلو الخبرة والكفاءة فهم يفتقرون إلى التحفيز والدافعية وفاقد الشئ لا يعطيه".

النتائج العامة للدراسة:

حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن الأبعاد الاجتماعية التى تساهم فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم الحكومى فى المرحلتين الأساسية والثانوية، حيث أسفرت الدراسة عن أن التعليم الحالى مازال يمثل مشكلة حقيقية وعائق حقيقى يواجه تحديث مصر وتقدمها، حيث لم يعد التعليم الراهن يتناسب مع مقتضيات

العصر الراهن وخاصة فى ظل التقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال والمعلومات وإنما هو تعليم أصبحت مهمته إعادة إنتاج الثقافة السائدة، وتكريس القيم السلبية بدلا من المساهمة فى إعادة بناء مجتمع أفضل؛ فالتعليم الحالى يفتقد المصداقية فى أداء وظائفه، بالإضافة إلى عدم القناعة بكفاءة هذا النظام ومن ثم عدم قدرته على علاج المشكلات المطروحة ويتضح ذلك من خلال النتائج نذكر من بينها:

- على الرغم من أن المدرسة تعد المؤسسة الاجتماعية الرئيسية التى تعمل على تشكيل الثقة فى الطفل وخاصة فى السنوات الأولى من عمره من خلال ترسيخ بعض المقومات الاجتماعية والثقافية مثل الجدية والالتزام واحترام المواعيد وسلوك الطفل حيال زملائه وحيال معلميه وغرس مشاعر الولاء والانتماء ... وغيرها من هذه المقومات، إلا أن الواقع الراهن يكشف عكس ذلك، وقد اتضح ذلك من خلال مختلف وجهات نظر حالات الدراسة وخاصة من الطلاب وأولياء الأمور وكذلك المعلمين حيث يعبر أحد الطلاب فى المرحلة الإعدادية بقوله: "مش باحب أروح المدرسة" ويقول آخر "بغيب كتير باقعد أذاكر فى البيت أحسن من المدرسة لأن المدرسة مملة".

ويقول آخر فى المرحلة الثانوية: "المدارس فاضية مافيهاش طلبة لأن كله معتمد على الدروس الخصوصية".

وتكشف هذه الآراء عن تدنى العملية التعليمية فى مرحلتيها الأساسية والثانوية وإلى سحب الثقة من المدرسة؛ فالمدارس أصبحت تعتمد على التلقين لمعرفة هل حفظ التلميذ المعلومة أم لا فقط، الأمر الذى أدى إلى تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية وبذلك أصبحت مدارس اليوم هياكل فارغة لا معنى لها حيث فقدت فائدتها من كونها ملتقى لتلقى التعليم والتربية، بالإضافة إلى تلاشى دورها الثقافى والسياسى بحيث أصبحت مجرد مبنى يحمل اسم "مدرسة" مما أدى إلى انخفاض مستوى التعليم فى مصر.

- أسفرت النتائج عن أن الأسرة تعد أحد الأبعاد فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم على الرغم من أنها تمثل أول مؤسسة يتعلم ويتفاعل معها الطفل ويظل تأثيرها مستمرا لفترة طويلة.

حيث أظهرت معظم وجهات النظر من حالات الدراسة أن الأسرة فقدت العديد من وظائفها اليوم وأصبح دورها فى تعليم الأبناء دورا ثانويا فى ظل خروج المرأة للعمل وتغيبها فترات طويلة عن المنزل وعن متابعة أبنائها دراسيا، وكذلك الانشغال الدائم للأب، بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الدروس الخصوصية.

وقد عبر أحد الآباء عن وجهة نظره فى هذا الشأن حيث يقول: "أنا مشغول طوال الوقت وبرجع من الشغل فى وقت متأخر وكذلك أم الأولاد وبنرجع من الشغل إحنا الاتنين مجهدين وبنحاول نتابع أولادنا فى المدرسة كل فترة".

وتقول إحدى الآمهات: "أنا داخلة جمعية مع زملائى فى الشغل علشان أجيب ثمن الدروس الخصوصية، فالدروس واخدة كل مرتبى أنا وزوجى ولكن حنعمل أيه لازم ولادى ياخدوا درس خصوصى زيهم زى غيرهم من زملائهم لأن المدرسين فى المدرسة مش بيهتموا بالمستوى التحصيلى للطلبة علشان كده باضطر أديهم درس خصوصى".

وتتفق هذه النتيجة مع التوجه النظرى للدراسة "الاتجاه المادى" حيث أن الدروس الخصوصية أصبحت ظاهرة تلتهم أغلب ميزانيات الأسر المطحونة اقتصادياً بل ومدخراتها التى تعد بمثابة الاحتياطى العام للطوارئ، تلك الظاهرة التى استشرت بصورة هائلة فى السنوات الأخيرة بسبب عدم كفاءة العملية التعليمية فى المدارس من جهة وبسبب ما تمثله من عائدات مادية تفوق أحيانا معدلاتها المعقولة بالنسبة للمعلمين الذين يلجأون إليها من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة شبل بدران بعنوان: "التعليم والحرية – قراءات فى المشهد التربوى المعاصر" عام ٢٠١١، والتى أوضح فيها حقيقة جوهرية وهى أنه لا يمكن تحقيق العدالة والمساواة التعليمية أو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى غيبة تحقيق العدالة الأوسع فى المجتمع الكبير لأن تجاهل ذلك فيه قدر كبير من التعمية وتزييف الوعى[٥٦].

- تلعب وسائل الإعلام بأنواعها المتعددة (مسموعة – مقروءة – مرئية) دورا هائلا فى تشكيل أزمة الثقة فى التعليم، فهى تقوم بدور الوسيط بين هذه المؤسسة والجماهير لتجاوزها كل الحدود والحواجز وخاصة فى ظل العصر التقنى الراهن.

حيث أسفرت مختلف وجهات النظر من حالات الدراسة عن عدم فعالية هذه الوسائل فى القيام بدورها المنوط بها وخاصة فى العمليات التربوية والثقافية.

حيث يقول أحد أولياء الأمور: "التليفزيون دمر سلوكيات الأطفال وأيضا سلوكيات الشباب بما يعرضه من إباحية وعرى والأطفال والشباب بيتأثروا كتير بهذه السلبيات".

ويعبر آخر: "الطلاب بيزوغوا من المدارس وبيدخلوا الأفلام السينمائية الصباحية اللى بتقدم كل ما هو رخيص وسطحى أين متابعة كل أسرة لأبنائها أين متابعة المدارس لطلابها".

ويقول أحد المعلمين فى ذلك: "المدارس الحكومية ليست مزودة بأجهزة تقنية حديثة تساعد على فهم الطلاب بطريقة أفضل بعكس المدارس الخاصة ومدارس اللغات وعلشان كده المدارس الحكومية مهجورة وليست عامل جذب".

وتعبر إحدى الطالبات بقولها: "المدرسين فى الفصل مش بيهتموا يشر حوالنا بالوسائل والأدوات الحديثة، وحتى فى حصة الكيمياء اللى بتعتمد على التجارب فى المعمل فالمدرسة بتشرح التجربة نظرى ومش بتهتم بالعملى علشان كده الشرح تقليدى ومفيش أى إبداع أو تجديد أو تطوير من المدرسين".

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إيمان عز العرب بعنوان: "ملامح التغير فى الأسرة المصرية فى ظل مجتمع المعلومات – دراسة ميدانية لاتجاهات أرباب الأسر الحضرية نحو دور التقنية الحديثة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء" ٢٠٠٣ والتى كشفت نتائجها عن الآثار السلبية التى تقوم بها وسائل الإعلام وفى مقدمتها التليفزيون بقنواته الفضائية المتنوعة فيما يبثه من أفكار ومعلومات وخاصة التى تسلك المذاهب الهدامة حيث زود الأطفال وكذلك الشباب بالمعلومات الكثيرة والمتناقضة مما غرس الشك فى نفوسهم(٥٧).

أو بمعنى آخر بدأ التليفزيون يقوم اليوم بالدور الذى كانت تؤديه الأسرة قديما فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للأطفال، ولكن بشكل فوضوى فى أحيان كثيرة وقد نتج عن هذا ازدواجا فى عملية التنشئة مما ترتب عليه غياب تكوين الوعى الاجتماعى والأخلاقى بصورة سليمة لدى كل من الأطفال والشباب مما أثر بصورة كبيرة على الثقة فى التعليم.

- وقد أظهرت الدراسة الكيفية التى من خلالها يمكن إعادة بناء الثقة فى التعليم فى مرحلتى الدراسة، وذلك من خلال مختلف وجهات النظر من بينها:
  - ضرورة متابعة الوالدين لأبنائهم من الناحية الدراسية.
  - عودة مجالس الآباء كما كان العهد بها.
  - تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم.
  - تقليل الكم الكبير فى المناهج وخاصة فى المرحلة الثانوية، وقد عبر أحد الطلاب عن ذلك بقوله: "تقليل الكم الكبير فى المناهج لأن المناهج كثيرة وكلها حشو".

- تحسين معاملة المعلمين للطلاب حيث يعبر أحد الطلاب فى المرحلة الإعدادية عن ذلك بقوله: "نفسى المدرسين يعاملونا كويس".

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حامد عمار بعنوان: "تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر" والتى أكد فيها على ضرورة أن يكون تعليم المستقبل هو نقلة من التسلط والاستيراد إلى أجواء التحرر والتفكير والإبداع وذلك عن طريق تأسيس نقابة للتربويين تضم المتخصصين وتتفاعل مع مختلف القوى الاجتماعية فى صناعة القرار، وتحديد المسيرة والصيرورة للمنظومة التعليمية(٥٨).

ويمكننا القول أن الدولة والقرارات السياسية التى تتخذها تعد المسئول الرئيسى عن تراجع دورها المنوط بها تجاه التربية والتعليم فى المجتمع؛ فلا توجد قاعدة راسخة تضمن نجاح تطوير منظومة التعليم؛ ولذا فالعملية التعليمية منظومة ترتكز على المتعلم والمعلم وتتوسط هذه العلاقة بين هذين الأساسين عدة مؤثرات من بينها المناهج – الأسرة والوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع مرت على مدار سنوات عديدة بأزمة حقيقية تمثلت فى ارتفاع الأسعار وزيادة الفقر فى المجتمع وانتشار الفساد والمحسوبية والرشوة وزيادة البطالة، والأمية والجريمة وغيرها، وبالتالى الانهيار الثقافى والأخلاقى فكل هذه السلبيات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على العملية التعليمية، وتزيد من فقدان الثقة فى هذه العملية بمختلف مراحلها وخاصة فى المرحلتين محل الدراسة.

المراجع

١. محى شحاته سليمان: محددات الثقة السياسية وأوضاعها فى: المشكلات الاجتماعية – الجزء الثانى، الحنفى للطباعة الحديثة، المنوفية، ص ٦١.

٢. سامى نصار: قضايا تربوية فى عصر العولمة وما بعد الحداثة، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨، ص ٧٧، ٧٩.

٣. محمد سعيد فرح: التعليم أزمة حياتنا اليومية فى عصر العولمة فى: العولمة والمجتمع العربى، تحرير على المكاوى، أحمد زايد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد (١)، يناير ٢٠٠٨، ص ١٦، ١٧.

٤. حسن شحاتة: التعليم – دعوة إلى حوار فى الوطن العربى، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠٤.

5. Secor, J., A., & O'Loughlin, J., social and Political Trust in Istanbul and Moscow: A Comparative analysis of Individual and neigh borhood effects, Royal Geographical society (with the Institute of British Geographers), 2005, PP 68-69.

6. Gaggio, D., Pyramids of Trust: Social Embeddedness and Political Culture in Two Italian Gold Jewelry districts, Enterise Society, March 2006, vol, 7. No. 9, P. 19.

٧. محمد سعيد فرح: مرجع سابق، ص ١٧.

٨. طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦، ص ٦٥.

٩. شبل بدران وآخرون: نظام التعليم الابتدائى فى دول العالم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٧٢.

١٠. شبل بدران: التعليم والحرية – قراءات فى المشهد التربوى المعاصر، الدار العربية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٤.

١١. حسن شحاتة: مرجع سابق، ص ١٠٤.

١٢. جريدة الأهرام: العدد (٤٦٤٩٣)، ٢٣ مارس، ٢٠١٤.

١٣. جريدة اليوم السابع، العدد (١٤٣٧)، ٧ مايو ٢٠١٥، ص ٩.

١٤. عادل سلطان: المستوى الاقتصادى الاجتماعى وعلاقته ببعض مخرجات العملية التعليمية فى: ناهد رمزى – العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى وبعض مخرجات العملية التعليمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الثانى، ٢٠٠٥، ص ١٢٤.

١٥. إيان كريب: النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للعلوم والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٤٤) أبريل ١٩٩٩، ص ٢٢٢.

١٦. المرجع السابق، ص ٢٢٣.

١٧. كمال نجيب: الحق فى العليم رؤى وتوجيهات فى: حق المواطن فى التعليم فى مصر الليبرالية الجديدة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالتعاون مع اليونسكو، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٢.

18. Scott, J. & M. Gordon: dictionary of sociology, oxford university press, 3rd, 2009, pp. 770-771.

19. Atbrecht, S., & Travaglione. A., Trust in Public Sector Senior Management, Journal of Human Resources management, vol, 14. No. 1, 2003, p.22.

20. Lawson, T. & Garrod, J.: Dicionary of sociology, Fitzroy Dearborn publishers, Londodn Chicago, 2001, p. 256.

21. Turner S. Bryan: The Cambridge Dictionary of sociology, Cambridge university press, 3rd, 2011, pp. 639-642.

٢٢. محى شحاته سليمان: مرجع سابق، ص ٦٤.

23. Scott, J. & M. Gordon, op. cit, p. 771.

24. Catterberg, G. & Mereno, A., The Indivedual basis of Political Trust: Trends in new and established

democracies, International Journal Public Opinion Research, vol. 18, No. 1, P. 31.

25. Ballantine, H.J & Spade, Z.J.: Schools and Society: A Sociological Approach Education, U.S.A., WADS Worth, 2001, pp 231-235.

26. Peter, M., Contemporary Problem of Poverty on Education Security, in: Http//:wwwocw.u-Tokyo,AC.1/7/2009.

٢٧. محمد صبرى الحوت وناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١١.

٢٨. خالد الزواوى: التعليم المعاصر وقضاياه التربوية والفنية، دار حورس للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٢.

٢٩. جريدة اليوم السابع، الأربعاء، ٧ يناير ٢٠١٥.

٣٠. جريدة الوفد، السبت، ٤ أبريل ٢٠١٥.

٣١. حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٠٣.

٣٢. جون دانييل: التعليم للعيش معا التحدى الأساسى فى مطلع القرن الحادى والعشرين، ترجمة أحمد عطية، مجلد مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد ٣١، العدد (٣)، سبتمبر، ٢٠٠١، ص ٢٣٨.

٣٣. جريدة الأهرام، العدد (٤٦٢٩٢)، سبتمبر ٢٠١٣.

٣٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك العام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

٣٥. محمد شمس زين الدين: تأثير الفقر على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دراسة تحليلية ميدانية، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية، المنيا، العدد (١)، يوليو ٢٠٠١، ص٣٠٦.

٣٦. حامد عمار: مرجع سابق، ص ١٠٣.

٣٧. المرجع السابق، ص ٩٧.

٣٨. المرجع السابق، ص ٩٧.

39. Lynn., M.: Creating Equal opportunity Education, M.S.A., westview, 2004, P.2.

٤٠. محمود حسن إسماعيل: التنشئة السياسية – دراسة فى دور أخبار التليفزيون، دار النشر للجامعات، مصر، ١٩٩٧، ص ٣٩.

٤١. المرجع السابق، ص ٤٠.

٤٢. حامد عمار: مرجع سابق، ص ١٠٣.

٤٣. باولو فريرى: تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٣.

٤٤. سعيد طعيمة: قضايا التعليم وتحديات العصر، السلسلة التربوية المعاصرة، دار العالم العربى، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١١٨.

٤٥. جريدة المصرى اليوم، العدد (٣٧٥٠)، ١٩ سبتمبر ٢٠١٤.

٤٦. تقرير منظمة اليونسكو، التقييمات الوطنية لأوضاع التعليم فى العالم العربى، ٢٠١٥.

٤٧. سامية مصطفى الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة فى: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، تحرير: أحمد زايد وأحمد مجدى حجازى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٥.

٤٨. جريدة اليوم السابع، ٧ يناير ٢٠١٥، مرجع سابق.

٤٩. محمود حسن إسماعيل: مرجع سابق، ص ٤٠.

٥٠. المرجع السابق، ص ٤١.

٥١. صدفة محمد محمود وآخرون: استطلاع رأى أولياء الأمور حول ظاهرة الدروس الخصوصية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، نوفمبر ٢٠٠٦.

٥٢. سامية مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص ١٥.

٥٣. نسمة أحمد البطريق: نظرية الإعلام المرئ السمعى – دراسة فى المدخل الاجتماعى، د.ن، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩، ص ٢٤-٢٥.

٥٤. محمد سعيد فرح: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص ١٧.

٥٥. محمد سعيد فرح: خصوصية الأسرة المصرية أمام العولمة فى: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، تحرير أحمد زايد وأحمد مجدى حجازى، مرجع سابق، ص ١٥.

٥٦. شبل بدران: مرجع سابق، ٢٠١١، ص٣٥.

٥٧. إيمان عز العرب: ملامح التغير فى الأسرة المصرية فى ظل مجتمع المعلومات – دراسة ميدانية لاتجاهات الأسر الحضرية نحو دور التقنية الحديثة فى التنشئة الاجتماعية للأبناء فى: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، تحرير: أحمد زايد وأحمد مجدى حجازى، مرجع سابق، ص ٦٤.

٥٨. حامد عمار: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

المواقع الإلكترونية الخاصة بالأشكال الكاريكاتيرية

شكل رقم (١) ashrafhamdi@masrawy.com

شكل رقم (٢) www.yakhabar.com